الأخبار
al-akhbar

الخميس 15 تشرين الأول 2026
العدد 5901 السنة الحادية والعشرون
Jeudi 15 Octobre 2026 no 5901 21ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

الحدث 10

صنعاء ترفض طلب الرياض هدنة مؤقّتة

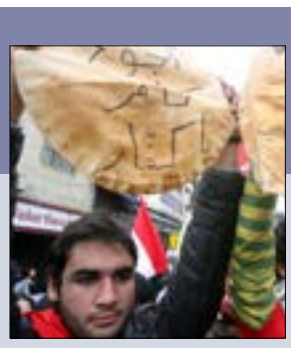

القلق يحرّك السلطة لتنفيس الشارع

رشى للموظفين والعمّال من دون خطّة... وأميركا تزيد مطالبها

سلام محبط من السعودية ويسعى لـ«هدنة إنمائية مع الشيعة» 5 - 2

معركة أسعار النفط

إيران تشعل «هرمز»

9 - 8

(أ ف ب)

المشهد السياسي

رئيس الحكومة مُحبَط من السعودية ونصائح له بمُهادنة الثنائي

عون وسلام وهاجس الانفجار في «الوقت الميت»

(هيثم الموسوي)

علمت «الأخبار» أن تطوراً لافتاً طرأ على جدول أعمال الرئيسين جوزيف عون ونواف سلام، على خلفية مخاوف جدّية من تدهور الأوضاع الداخلية بفعل تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتتركّز المخاوف على احتمال انفجار الوضع الاجتماعي، وما قد يتبعه ذلك لخصوم الحكم من فرصة لمحاولة تغيير المُعادلات السياسية الداخلية. ويبدو أن هذا القلق المشترك دفع عون وسلام إلى البحث مع رئيس مجلس النواب نبيه بري في خطوات تحول دون بلوغ هذه المرحلة. ويأتي ذلك فيما يدقّق الأميركيون والسعوديون في تقارير تتحدّث عن احتمال خروج تظاهرات شعبية، قد يعمل حزب الله وبعض خصوم الحكم من القوى المسيحية على تحريكها.

وبحسب المعلومات، فإن المُستجدّات لا تقتصر على هذا الجانب. فزوار رئيسَي الجمهورية والحكومة ينقلون تزايد القلق من وصول المسار الدبلوماسي للمفاوضات مع إسرائيل إلى طريق مسدود، ومن ألّا تؤدّي نتائج الانتخابات الإسرائيلية، أو حتى الأميركية، إلى تغيير في الموقف الإسرائيلي الرافض تقديم أي تنازلات. وقال مطّلعون إن الاجتماع الذي عقده سلام مع وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو في الولايات المتحدة زاد من تشاؤم رئيس الحكومة، إذ لم يسمع سوى الوعود المُعتادة، من دون الحصول على أي تعهّد بخطوات من شأنها تعزيز موقع الفريق اللبناني الداعم للمفاوضات. ويتزامن ذلك مع انشغال سعودي بالتطورات في الخليج والحرب مع اليمن، ما عطّل إطلاق مُبادرات سعودية جديدة، وصولاً إلى تأجيل الموفد السعودي يزيد بن فرحان زيارةً كانت مُقرّرة إلى بيروت في نهاية الأسبوع الماضي.

وقال مصدر وزاري رفيع إن النقاشات المتعلقة بالخيارات المُتاحة في ملفَّي المفاوضات والأوضاع الاقتصادية باتت حاضرة في اللقاءات غير الرسمية التي تُعقد مع رئيس الحكومة. وفي هذا السياق، يسعى أقطاب في الحكومة إلى إقناع سلام باخذ مسافة جدّية من اتفاق الإطار، وإرسال إشارات واضحة إلى صعوبة الاستمرار فيه من دون ضمانات أميركية بتحقيق نتائج فورية. وذهب أحد كبار المسؤولين إلى نصح سلام بعدم الضغط على رئيس الوفد المفاوض سيمون كرم للسفر قريباً إلى واشنطن، أو حتى السعي إلى عقد جولة تفاوض جديدة. وفي المقابل، تنشط السفيرة اللبنانية في واشنطن ندى معوض في اتجاه معاكس، انطلاقاً من اعتبارها أن لبنان لا يملك خياراً سوى مواصلة المفاوضات، وأن أي تحفّظ من جانبه قد تستغله إسرائيل للانسحاب منها، وأن الأميركيين لا يريدون ذلك.

وبحسب المصدر الوزاري، شملت النقاشات الجانبية أيضاً البحث مع فريق الرئيس عون في الخيارات المُتاحة خلال المرحلة الانتقالية، التي قد تمتد إلى ما بعد الانتخابات الأميركية. وفي هذا الإطار، برزت مؤشرات إلى أن عون مُستعِدّ لإطلاق حوارات داخلية جدّية، لكنه لفت إلى أنه سبق أن دعا حزب الله إلى الحوار أكثر من مرة، من دون أن تلقى دعواته استجابة من قيادة الحزب التي تضع شروطاً يعتبرها عون تعجيزية. ومع ذلك، يبدي الرئيس «انفتاحاً على حلول وسط»، ولا سيما في ما يتعلق بمطلب الحزب إلغاء قرارات الحكومة الصادرة في 2 آذار، التي تجرّم المقاومة.

وأضاف المصدر أن فشل لقاء سلام وروبيو، بالتزامن مع عدم مبادرة السعودية إلى أي خطوة عملية في إطار مساعدة لبنان، عمّق حالة الإحباط لدى رئيسَي الجمهورية والحكومة. ويشير المصدر إلى أن سلام تحديداً كان ينتظر من الرياض خطوة عملية لمساعدة لبنان في ملف الكهرباء أو البنى التحتية، لكنّ السعودية لا تزال تكتفي بطرح مطالب سياسية من دون تقديم مقابل عملي. وقد أثار ذلك أيضاً استياء أطراف بارزة في الحكومة، من بينها وليد جنبلاط، الذي سبق أن عبّر عن عدم ارتياحه لمسار هذه العلاقة، علماً أن زوار السعودية نقلوا عن مسؤولين أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان غير مُهتم أساساً بلبنان، وأن الوضع الاقتصادي في السعودية وبقية دول الخليج لا يساعد على تقديم أي دعم، وأن ابن سلمان يرفض دعم الحكومة اللبنانية قبل اتخاذ خطوات إصلاحية حقيقية، وليس الاكتفاء بالإعلان عن مشاريع أو إقرار قوانين من دون تنفيذها.

وقال المصدر الوزاري إن نصائح وُجّهت إلى سلام لتوسيع دائرة التشاور مع رئيس مجلس النواب الذي يُبدي استعداداً للتعاون وقد فتح أمامه أبواب التواصل، مقدّماً له المساعدة في ملف مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان، كما ساهم في ترتيب زيارة له إلى النبطية، والمسؤول دون تنظيم تظاهرات احتجاجية ضده هناك. لكنّ بري طلب من سلام العمل على توفير حزمة من الخدمات والإجراءات الملموسة، ولا سيما في ملف إبواء النازحين وإعادة الإعمار. وهو ملف سبق أن نوقش مع وزير المالية ياسين جابر، الذي نُقل عنه توافر مبالغ في الخزينة تسمح بصرف أكثر من 50 مليون دولار، إضافة إلى 150 مليون دولار من هبة عراقية قُدّمت في القمة العربية في بغداد، وإلى ما تقرّر في مؤتمر باريس.

وأضاف المصدر أن سلام أبدى انفتاحاً على هذا الطرح، وقرّر، بعد زيارته إلى النبطية، عقد اجتماعات قريباً لإعداد خطة عمل، مشيراً إلى أن اجتماعه مع نواب من حزب الله وحركة أمل جاء في

> **عاد سلام مُحبَطاً من اجتماع فاشل مع روبيو، والجيش يحذّر من مخاطر عدم فرض آلية وجدول زمني على قوات الاحتلال للانسحاب**

هذا السياق. ومع ذلك، لا تظهر حتى الآن مؤشرات إلى استعداد الحكومة لتخصيص أموال لترميم البنى التحتية في مناطق متضرّرة عدة. كذلك، لا يزال الحديث عن تأمين نحو 40 مليون دولار للترميم الإنشائي للمباني المتضرّرة في الضاحية الجنوبية من دون مبادرة عملية، رغم أن إنجاز هذا العمل لا يحتاج، بحسب المصدر، إلى أكثر من شهرين، ومن شأنه أن يتيح لنحو سبعة آلاف عائلة العودة إلى منازلها في المباني التي تصدّعت بفعل العدوان الإسرائيلي من دون أن تنهار.

وأشار المصدر الوزاري إلى أن المعادلة الراهنة واضحة: لبنان أمام «مرحلة ميتة»، لا يُتوقّع خلالها إحراز تقدّم نوعي في ملف المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية. ويشير إلى أن تردّد الجيش اللبناني في الذهاب من دون سياسيين إلى اجتماعات فلوريدا سببه أن العدو ليس في وارد إقرار آلية تتضمّن جدولاً زمنياً للخطوات المُتبادلة، وأن الإصرار على وجود قوة تحقّق، من دون العمل الجادّ من أجلها، يعطي فكرة عن نوعية المُماطلة التي يُتوقّع أن يستمر بها العدو لفترة طويلة. ولذلك، نصح أقطاب في الحكومة رئيسها بعدم الانتظار، والقيام بمبادرات من الزاوية الاجتماعية والمطلبية تساعد في تنفيس الاحتقان القائم.

ولفت المصدر إلى أن توقيف شاحنة المتفجّرات الآتية من البقاع لم يكن مُصادفة، بل تمّ استناداً إلى معلومات استخباراتية أبلغت بها جهات أمنية لبنانية، وقد يكون ذلك من أجل تعطيل أي تهدئة بين عون وسلام من جهة، وحزب الله من جهة أخرى، مشيراً إلى أن ماكينة سياسية وإعلامية كانت جاهزة لإطلاق حملة واسعة، تتضمّن اتهامات من شأنها جرّ حزب الله إلى مواجهة داخلية، أو دفع الحكومة والجيش إلى اتخاذ خطوات في مواجهته، تحت عنوان أن السلطة اتّخذت قرارات ولا تريد تنفيذها. وفي هذا السياق، كانت لافتة مسارعة وزير العدل الكتائبي عادل نصار إلى اقتراح إحالة القضية إلى المجلس العدلي، بالتزامن مع تصريحات لرئيس الكتائب وقيادات أخرى تتحرّك بأوامر وإشنطن والرياض، تُطالب بمُلاحقة قيادة حزب الله، وعدم الاكتفاء بتوقيف عناصر المقاومة الذين كانوا في الشاحنة. وهو أمر ردّ عليه رئيس الحكومة بأنه ينتظر نتائج التحقيقات قبل اتخاذ أي خطوة.

(الأخبار)

إسرائيل تصعّد: من التهجير إلى إعادة هندسة الجنوب

قلعة الشقيف المحتلة (خاص - الأخبار)

التهديدات الإسرائيلية للبنان لم تعد تقتصر على التحذير من تدخل حزب الله في أي مواجهة إقليمية، بل باتت تترافق مع تصورات تتناول مستقبل الجنوب وسكانه. ومع تصاعد الحديث عن احتمال استئناف الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران، يسعى العدو إلى وضع لبنان أمام احتمال مواجهة تتجاوز قواعد الاشتباك التقليدية، نحو فرض وقائع وترتيبات جديدة على الأرض، في ظل غياب أي تسوية واضحة تضمن الانسحاب الإسرائيلي وعودة النازحين إلى قراهم.

ويعكس كلام رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو عن عزمه القضاء على حماس وحزب الله وإسقاط إيران خلال العامين المقبلين، توجهاً إلى التعامل مع هذه الجبهات بوصفها أجزاء من مواجهة واحدة. أما وزير الحرب يسرائيل كاتس، فتجاوز التهديد العسكري المباشر إلى التلويح بخسارة حزب الله مزيداً من الأراضي في الجنوب إذا انضم إلى إيران في مُهاجمة إسرائيل.

وجدد رفض الانسحاب من المناطق التي يحتلها الكيان في لبنان وسوريا، ولوّح بإجْلاء السكان من مساحات واسعة تمتد حتى نهري الأولي والزهراني، وباستهداف البنى التحتية في الجنوب والضاحية الجنوبية لبيروت، بما قد يؤدي، وفق تهديداته، إلى نزوح أكثر من مليون شيعي داخل لبنان.

وفي موازاة ذلك، نقل موفدون أجانب إلى السلطات اللبنانية أن عدواناً جديداً على إيران بات وشيكاً، مع تكرار الرسالة التي سبقت الجولة السابقة من الحرب، ومفادها أن على السلطات اللبنانية منع حزب الله من التدخل في أي مواجهة مقبلة.

وفي السياق نفسه، نقلت صحيفة «يسرائيل هيوم» عن الوزير السابق أفيغدور ليبرمان مخاوفه من إقدام نتنياهو على عمل عسكري ضد إيران أو حزب الله أو حماس قبل الانتخابات المقررة في 27 تشرين الأول، معتبراً أن دوافع هذه الخطوة ترتبط ببقائه في السلطة أكثر مما ترتبط بالاعتبارات الأمنية.

لكن دلالات التهديدات لا تُقرأ من التصريحات وحدها، بل أيضاً من حجم التغيير الذي أصاب القرى الحدودية بالفعل. فقد أظهرت مراجعة أجرتها صحيفة «نيويورك تايمز»، استناداً إلى صور الأقمار الاصطناعية وأدلة بصرية، أن 48 قرية وبلدة من أصل نحو 60 في المنطقة الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي تعرضت لدمار واسع شمل المنازل والبنى التحتية والأراضي الزراعية. ولفت التقرير إلى أن القرى الأكثر تضرراً تكاد تكون جميعها ذات غالبية شيعية.

> **العدو يرسل تحذيرات من مشاركة حزب الله في أي حرب جديدة متوقعة بين إسرائيل وإيران**

وتفتح هذه المعطيات نقاشاً يتجاوز نتائج العمليات العسكرية إلى أثرها الطويل الأمد في التركيبة السكانية وإمكان استعادة الحياة في المناطق المتضررة. ومن هنا، تكتسب التهديدات بإخلاء مناطق إضافية أهمية خاصة، إذ تأتي في سياق ميداني شهد بالفعل خسائر واسعة، ما يجعل المخاوف من تكريس واقع سكاني جديد جزءاً من النقاش حول مستقبل الجنوب.

وفي موازاة الوقائع العسكرية، ظهر في الصحافة الإسرائيلية تصور مختلّ. فقد طرحت «يديعوت أحرونوت» فكرة إقامة منطقة تجارة حرة في جنوب لبنان، بمشاركة لبنان وإسرائيل والولايات المتحدة واستثمارات دولية، على أن تبقى الأرض لبنانية، فيما تخضع المصالح الاقتصادية لشراكة تمنح الأطراف المشاركة نفوذاً في تحديد الاستثمارات والجهات المستفيدة منها. ويربط التصور أي ترتيب من هذا النوع بالشروط الأمنية الإسرائيلية ونزع سلاح حزب الله، لكنه لا يشكل اتفاقاً قائماً أو خطة حكومية معلنة.

وفي السياق، أعادت زيارة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات السلام جان بيار لاكروا إلى بيروت تسليط الضوء على ملف «اليونيفل»، في ظل اقتراب انتهاء مهمتها بصيغتها الحالية وعدم حسم شكل الحضور الأممي الذي قد يحل مكانها. وأبلغ لاكروا المسؤولين اللبنانيين أن خيارات طرحها الأمين العام للأمم المتحدة لاستمرار الوجود الدولي لا تزال قيد البحث في مجلس الأمن. وفيما تمسّك رئيس الجمهورية جوزف عون بضرورة تفادي أي فراغ أمني، شدد الرئيس نبيه بري على تنفيذ القرار 1701، وأبدى رئيس الحكومة نواف سلام استعداداً لبحث صيغة جديدة شرط أن تستند إلى تفويض من مجلس الأمن.

أما مفاوضات تامبا، فلا تزال محكومة بتباين واضح بين ما يسعى إليه لبنان وما تحاول إسرائيل فرضه ميدانياً. كون السلطة تريد مساراً يفضي إلى الانسحاب الإسرائيلي وتثبيت الاستقرار، فيما تربط إسرائيل الخطوة بنزع سلاح حزب الله. ومع ذلك، يعوّل عون على المفاوضات لتجنب اتساع المواجهة، لكن تجمّد المسار الدبلوماسي منذ جولة روما في أب الماضي، واستمرار الغموض المحيط بموعد مباحثات تاميا وجدول أعمالها، لا يوفران حتى الآن مؤشرات كافية إلى إمكان تحقيق اختراق، خصوصاً أن اجتماع السفيرة اللبنانية في واشنطن ندى معوض مع مسؤولين في الخارجية الأميركية لم تنتج عنه صيغة عملية بشأن أي من الملفات المرتبطة باستمرار العدوان الإسرائيلي على الجنوب.

وكان عون قد تلقى اتصالاً هاتفياً من وزير خارجية إيران عباس عراقجي تداولا خلاله في الأوضاع الراهنة في المنطقة في ضوء التطورات الأخيرة، وكان الرأي متفقاً على ضرورة دعم الحلول الدبلوماسية باعتبارها أفضل الحلول لوضع حد للنزاعات في المنطقة.

(الأخبار)

مقالة

كفى جعجعة من غير طحين

كريم حدّاد

قامت قيامة مُعادي حزب الله على مبادرته إلى دفع بدلات إيواء للمُهجّرين بفعل العدوان الإسرائيلي. لم يستفزّهم أن يُقتلع الناس من بيوتهم، ولا أن تتحوّل قرى بكاملها إلى ركام، ولا أن يقضي الأطفال أعمارهم بين نزوح وآخر، بقدر ما استفزّهم أن يجد هؤلاء من يمدّ إليهم يد العون. وصل الأمر بـ«نائب الفراغ» إلى حدّ المُطالبة بالتحقيق في مصادر الأموال. هكذا تصبح مساعدة المكلومين قضية تستدعي الاستنفار، فيما يبقى تخلّي الدولة عنهم تفصيلاً لا يستحقّ، في نظر هؤلاء، الحماسة نفسها.

لا أعرف حجم الحماقة التي تحكم سلوك أعداء الحزب. يقولون إنهم يريدون عزله عن بيئته، ثم يفعلون كل ما يجعل هذه البيئة أكثر تمسّكاً به. يريدون إقناع الناس بأن الحزب سبب مأساتهم، لكنهم يتركونهم وحدهم في المأساة، ويعترضون على الحزب لأنه يساعدهم على تحمّلها. يريدون انتزاع ثقة جمهور من الحزب، فلا يقدّمون لهذا الجمهور سوى الشماتة والاتهام والمُحاضرات. بأي عقل تُدار هذه الخصومة، وأيّ مستشار أقنعهم بأن الطريق إلى الناس تمرّ بإغلاق الأبواب التي يجدون وراءها سقفاً ولقمة؟

من يبحث عن منزل لا ينتظر بياناً عن السيادة. بل من يساعده على دفع الإيجار. والأم التي تحمل أبناءها من مكان إلى آخر لا تحتاج إلى نائب يشرح لها مصادر التمويل بقدر حاجتها إلى غرفة تحفظ كرامتها. ومن خسر بيته وعمله لا يستعيد حياته بمؤتمر صحافي. هذه حقائق يعرفها كل من اقترب من وجع الناس، لكنها تبدو عصيّة على من اعتاد التعامل معهم بوصفهم أصواتاً انتخابية أو مادّة للسجال. يسأل هؤلاء لماذا يتمسّك جمهور الحزب به، ثم يرفضون رؤية الجواب الماثل أمام أعينهم.

تريدون فعلاً منافسة الحزب في بيئته؟

حسناً، بادروا إلى إيواء المُهجّرين. افتحوا مؤسساتكم، اجمعوا التبرّعات، ادفعوا بدلات السكن، ساعدوا الطلاب، أمّنوا العلاج، ثم قدّموا خطة لإعادة الإعمار. اذهبوا إلى الناس بما ينفعهم، كونوا أكثر حضوراً، وعطاءً، والتزاماً، ثم اتركوا لهم حرية الحكم.

الدولة التي تستدعون اسمها في كل مناسبة، يُفترض أن تكون أول من يتحمّل المسؤولية. طالبوها بخطة واضحة، وبأموال مُعلنة، وبآلية سريعة تضمن وصول المساعدة إلى مستحقّيها. حاسبوها على التأخير، وعلى ترك العائلات تحت رحمة الإيجارات والديون. استعملوا مواقعكم النيابية لإقرار ما يحتاج إليه المنكوبون، ولإلزام الحكومة بواجباتها. عندها يصبح كلامكم عن الدولة قابلاً للتصديق. أمّا أن يغيب الفعل الرسمي، ثم يُمنع أي طرف آخر من سدّ بعض هذا الغياب، فذلك يجعل الدولة ذريعة لتعطيل النجدة، ويحوّل شعارها إلى عقوبة تُفرض على المتضرّرين.

> **خصوم الحزب يعتقدون بأن خطابهم سيجذب الجمهور إليهم، فيما هم لا ينفعون في موقف ولا في خدمة ويريدون منع المساعدة عن الناس**

قد يقول قائل إن السؤال عن مصادر الأموال حق مشروع. نعم، شرط أن يكون الحق قاعدة عامة، وأن يُمارس بنزاهة، وألّا يتحوّل إلى أداة انتقائية تُشهر في وجه مساعدة المُهجّرين وحدهم. من يريد الشفافية فليطلبها للجميع، وليبدأ بنفسه، وبمنظومة التمويل السياسي والصفقات والثروات التي تحيط بالحياة العامة. ولعل «نائب الفراغ» المُتّهم بالتهرّب الضريبي وغسيل الأموال لم تثبت إدانته حتى الآن، لكن ذلك لا يمنحه أيضاً شهادة براءة أخلاقية تخوّله احتكار الوعظ. الميزان الواحد هو الامتحان. وما نراه في هذا السجال حماسة للتشكيك في المساعدة أكثر مما نراه حرصاً على أصحابها.

الناس ليسوا أغبياء. يعرفون الفرق بين من يزورهم لالتقاط صورة، ومن يعود إليهم ليسأل عمّا يحتاجون إليه. يعرفون من يتذكّرهم في الانتخابات، ومن يتذكّرهم عندما يتصل صاحب المنزل مُطالباً بالإيجار. وقد يغضبون، ويناقشون، ويختلفون، لكنهم لا يقبلون أن يُطلب منهم التنكّر لمن يقف إلى جانبهم إرضاءً لمن يقف ضدهم.

وأكثر ما يثير الغضب، أن هؤلاء يتعاملون مع جمهور الحزب كأنه جمهور ينبغي تأديبه قبل مساعدته. عليه أن يغيّر موقفه، وأن يعلن توبته السياسية، وأن يردّد الرواية المطلوبة، حتى يستحق التعاطف. أي منطق هذا... هؤلاء مواطنون أصابهم العدوان، ولهم حقوق لا تتوقف على خياراتهم. ومن يطمح إلى تمثيلهم عليه أن يبرهن أنه يرى فيهم بشراً كاملي الكرامة، لا كتلة يُراد كسرها للوصول إلى خصم سياسي. لن تكسبوا إنسانياً بإهانة حاجته، ولن تُقنعوه بحسن نياتكم وأنتم تستكثرون عليه بدل إيواء.

لا حاجة هنا إلى عبقرية سياسية، بل إلى قدر من الحس السليم. كل اعتراض على المساعدة، من دون تقديم بديل، يتحوّل في وعي المتضرّرين إلى اعتراض عليهم. وكل صمت عن مسؤولية الدولة يقابله صراخ على من يدفع، يفضح ترتيب الأولويات. أنتم تمنحون الحزب، بأيديكم، دليلاً إضافياً على أنه الأقرب إلى جمهوره. ثم تتذمّرون من استمرار هذه الصلة، كأنكم لم تشاركوا في تقويتها.

المنافسة السياسية الجدّية تبدأ من تحمّل المسؤولية. أرونا قدرتكم على إيواء عائلة، وعلى إعادة بناء بيت، وعلى تأمين مقعد دراسي لطفل، وعلى تخفيف حمل عن أمّ. أرونا أن خصومتكم مع الحزب لا تلغي التزامكم بحقوق ناسه، عندها يصبح لكم كلام يسمعه الناس، وموقع يصعب تجاهله. أمّا الآن، فأنتم ترفعون الصوت فقط... أمّا آنَ وقف الجعجعة من غير طحين؟

قضية اليوم

القلق يحرّك السلطة لتنفيس الشارع

400 مليون دولار بريميوم وأرباح المحروقات

دفعت قرارات الحكومة هوامش الأرباح التجارية إلى الارتفاع. فعلى سبيل المثال، قرّر وزير الطاقة أن يمنح مستوردي وموزّعي وبائعي المحروقات ضمانات إضافية لأرباحهم. ففي جدول تركيب الأسعار الصادر أخيراً، يدفع المستهلك أكثر من 24% من سعر الصفيحة ضرائب ورسوماً وعلاوات وأرباحاً. يصل مجموع الكلفة على المستهلك للأرباح والعلاوات أو البريميوم إلى 400 مليون دولار سنوياً بدلاً من 95 مليون دولار سنوياً، ومجموع الضرائب والرسوم يصل إلى 460 مليون دولار سنوياً.

(رئاسة الحكومة)

وزير الخزانة لسلام: اطردوا بنك صادرات إيران

في 28 أيلول الماضي، كان رئيس الحكومة نواف سلام يزور الولايات المتحدة الأميركية يرافقه وزير المال ياسين جابر، والتقيا وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت وفريقه. كان اللقاء، بمجمله يتعلق بمسائل تقليدية، باستثناء طلب واحد أبلغه الوزير الأميركي إلى نواف سلام في نهاية اللقاء: أقفلوا بنك صادرات إيران واطردوه من لبنان. هذا هو الالتزام الوحيد المطلوب من نواف سلام وياسين جابر القيام به في هذه المرحلة وفي هذا التوقيت بالذات. هذا ليس طلباً مالياً ومصرفياً، أو حتى طلباً يتعلق بقواعد الامتثال المصرفي، بل هو طلب سياسي في توقيت واضح للغاية، ومفاده أنه يجب أن تثبت حكومة لبنان ولامها للأميركيين من خلال طرد هذا البنك، وإلا فإنه لا يتوجب تقديم أي مساعد لهذه الحكومة. من المُستغرب أن تلجأ الولايات المتحدة الأميركية إلى إجراءات من هذا النوع، ولا سيما أن بنك صادرات إيران خاضع للعقوبات منذ عام 2006 حين مُنع من الترتيبات التي كانت مسموحة لبعض التحويلات الإيرانية في النظام المالي العالمي. وفي عام 2007، فرضت أميركا عقوبات على كل فروعه في العالم، وعلى مدى السنوات التالية تعاملت المصارف اللبنانية مع بنك صادرات إيران كأنه غير موجود. فلا توجد أي تعاملات بينها وبينه، وحتى إن كانت هناك تعاملات بالليرة اللبنانية فهي قُطعت بالكامل. عملياً، لم يبقَ من بنك صادرات إيران في لبنان سوى بضعة فروع وبضعة موظفين لا يقومون بأي عمل مصرفي فعلي. يكاد يكون هذا المصرف عبارة عن خزنة أو كونتوار لدفع رواتب أو ما شابه، وهو بالفعل ذو تأثير منعدم الوجود في الحياة المالية والمصرفية في لبنان، فلماذا تهتم الإدارة الأميركية بطولها وعرضها بأمر كهذا؟ الواضح أن الاهتمام يتعلق بولاء نواف سلام وياسين جابر، ولا يتعلق بالبنك بحدّ ذاته، فالمطلوب أن تقول الحكومة اللبنانية كلمتها في هذا الشأن لا أن تطلق مواقف من دون أفعال، وإلّا لن تكون لها حصّة أو نصيب من المساعدات المدعومة أميركياً.

محمد وهبة

في الأسابيع الأخيرة بدا أن قوى الحكم في لبنان مُبذّرة للغاية. اتّخذ قرار لزيادة ستة رواتب إضافية للعاملين في القطاع العام بعد التي لم تتضمّن أي زيادة. ثم سارعت الحكومة إلى امتصاص غضب بسام طليس وجماعة النقل بإقرار تسديد دعم قيمته 12 مليوناً لكل سائق عمومي. وفجأة تبيّن أن هناك إمكانية لزيادة ثلاث ساعات كهرباء «بكل سهولة» على حدّ تعبير النائبة بولا يعقوبيان. وانقلب حاكم مصرف لبنان كريم سعيد على موقفه السابق، فُسرِّباً أنه يدرس زيادة السحوبات وفق التعميمين 158 و166، ثم أعلن فتح حساب لاستقبال الأموال المهرّبة أو المُسترَدّة. ولاقاه في منتصف الطريق المُدّعي العام المالي ماهر شعيتو بفتح ملف منسيّ يتعلق بالتحقيق مع مصرفيين (لم يُفتح أبداً ملف السياسيين) هرّبوا أموالاً إلى الخارج. وقرّرت لجنة المؤشّر زيادة بدلات النقل للقطاع الخاص، ثم زيدت التعويضات العائلية... والكثير من الخطوات التي كانت مرفوضة أو شبه مستحيلة صارت قيد التطبيق. هي إجراءات ترسم ملامح القلق المُتسرِّب من أروقة الحكم. قلقون من اضطرابات في الشارع، كما بلغهم من الخارج والداخل، لذا يسارعون إلى التحرّك بخطوات لا قيمة فعلية لها. بل هم يكذبون حين يقولون إنهم لن يلعبوا أدواراً أوصلت إلى الانهيار والإفلاس، لأنهم يقومون بما هو أسوأ.

«السلام» زينة جدول الاعمال

طول عمر هذه الحكومة، كان جدول أعمالها محصوراً بمسألة واحدة: «السلاح». استمرّ ذلك لأكثر من سنة وسبعة أشهر. وفي هذه الفترة لم تُناقش الحكومة أي مسائل ترتبط بسياسات اقتصادية ومالية. وحتى عندما عُرضت مشاريع الموازنة العامة على الحكومة، تمحور النقاش حول مسألة واحدة: كيف نبقي العجز المالي بين النفقات والإيرادات، صفراً؟ لم تُخصَّص الحكومة أي جلسات تناقش كيف صار الدولار هو عملة لبنان، وما تداعيات ذلك. ولم يُضمّن جدول أعمال مجلس الوزراء، ولو مرّة واحدة، نقاشاً عن بلد يستورد بقيمة 20 مليار دولار ولا يصدّر بأكثر من 4 مليارات دولار في أفضل أحواله. لم ينظر أيّ منهم إلى النزف في الكفاءات والعقول بعدما هاجر أكثر من 800 ألف شخص في السنوات العشر الأخيرة. وبالطبع لا نقاشات في البنية التحتية، ولا في علاقات لبنان الاقتصادية مع الخارج. وعندما بدأت أسعار النفط بالارتفاع، عاد النقاش مباشرة إلى مسألة العجز المالي في الخزينة. عقلهم المحاسبجي منعهم من النظر إلى الأعباء التي ستترتب على الأسر والاقتصاد، ومن دراسة السياسات المُتاحة لامتصاص صدمة كهذه في اقتصاد تتسم بنيته الأساسية بالتركّز الاحتكاري وبقدرة الشركات على رفع هوامش أرباحها عبر رفع الأسعار. أمّا الحديث عن النظام الضريبي الأصلح للبنان، فيبقى خارج أي نقاش جدّي أو حتى «دردشة» بجريها زعيم أو رئيس أو من هم أدنى رتبة. حتى مسألة إعادة الإعمار التي تُعدّ عنصراً بالغ الحساسية، لم تناقش إلا عَرَضاً. ثمة الكثير مما لم يُناقش باستثناء البند شبه الوحيد على جدول الأعمال: «السلاح»، علماً أن هذا النقاش لم يحصل داخل البنية المؤسّساتية للدولة، بل خارجها.

ما الذي استجدّ؟

فجأة، صارت هناك مساحة للكلام في الاقتصاد والأوضاع المعيشية. بدأ الأمر في جلسة مجلس النواب المُخصّصة لمناقشة الحكومة، ولم ينته عند حدود الكلمة المُصوّرة التي ألقاها رئيس الحكومة نواف سلام عن الوضع المعيشي والاقتصادي. يقول المتابعون إن هذه الخطوات لم تحصل عشوائياً، وإن كانت بلا أي قيمة فعلية، بل جاءت نتيجة استنفار قوى السلطة لمواجهة ما ورد لها من تحذيرات وتُعطيات بشأن الاضطرابات المحتملة في الشارع. فبحسب المعلومة، تلقّت مراجع أساسية في الحكم، تقديرات أمنية تحذّر من تفاقم الأوضاع المعيشية ومن حصول اضطرابات اجتماعية، ما أثار قلقاً كبيراً واستنفاراً ترجمته قوى الحكم، وفق البيان عملها التقليدية، إلى مجموعة خطوات، كان أخرها الكلمة المُصوّرة لرئيس الحكومة. كما أفادت بعض المعلومات بأن شخصية سعودية أبلغت مسؤولين في لبنان، بأن تحصين الحكومة لا يمكن أن يقوم فقط على الدعم السعودي، بل يتطلّب أيضاً خطوات داخلية لامتصاص أي نقمة شعبية ناتجة من ارتفاع الأسعار وتكون قابلة للاستغلال السياسي.

في هذا السياق، يمكن تفسير الجلسة النيابية العامة الأخيرة لمناقشة الحكومة، بأنها الخطوة الأولى الفعلية في اتجاه تنفيس الاحتقان. هذه الأداة، أي «المناقشة العامة» لم تُستعمل بهدف درس سياسات الحكومة، إنما استُعملت في المفاصل والتحوّلات الكبرى في مواجهة تصاعد الخلافات بشأن شرعية السلطة، أو في ظل مخاطر خارجية أمنية، أو في لحظات التغيير، وهي خطوة نادرة الحدوث نسبياً، إذ لا يُسجّل الكثير من الجلسات المماثلة منذ عام 2006 إلى اليوم، بل يمكن القول إن عددها أربع جلسات. واحدة انعقدت في عام 2008 إثر حرب تموز وما تلاها لغاية اتفاق الدوحة الذي يُصنّف بأنه تسوية كبرى، وثانية انعقدت في عام 2017 في ظل وضع متدهور أمنياً على الحدود الشرقية، ثم جلسة في عام 2025 كان محورها الأساسي تأكيد جدول أعمال قوى السلطة بأنه محصور بمسألة «السلاح»، ثم أتت الجلسة الأخيرة التي عُقدت في منتصف أيلول الماضي، على وقع قلق قوى السلطة من الاضطرابات الشعبية.

لا نقاش ولا افعال

وكان لافتاً أن المفاوضات انطلقت مع القطاع العام أثناء انعقاد جلسة المُناقشة العامة. فبرغم أن مشروع موازنة 2027 لم يتضمّن أي زيادات على رواتب العاملين في القطاع العام بحجّة أنه لا توجد إيرادات كافية، إلا أن الحكومة أقرّت بعد نقاش برعاية نائب رئيس الحكومة طارق متري ووزير المال ياسين جابر، منحهم ستة رواتب أساس إضافية ثلاثة منها في أول 2027 وثلاثة في آب 2027. وفي الوقت نفسه انطلقت المفاوضات أيضاً مع نقابات النقل البري التي أنهت دعوتها إلى الإضراب لأن الحكومة التزمت بتسديد 12 مليون ليرة لكل سائق عمومي دعماً في مواجهة ارتفاع سعر البنزين، مع أنهم تلقوا وعداً في شباط الماضي ولم يُنفّذ. وفجأة، أيضاً، وبرعاية نائب رئيس الحكومة طارق متري، انطلقت مفاوضات بين أصحاب العمل والعمال بحضور وزير العمل محمد حيدر، ولم يكن محورها تصحيح الأجور، بل زيادة بدل النقل. تلا ذلك انعقاد لجنة المؤشّر، لا لتدرس أسباب ارتفاع الأسعار والسياسات التي ستُعتمد كما ينصّ قانون إنشائها، بل لتناقش كيفية تنفيس الاحتقان الشعبي من خلال زيادة بدل النقل إلى 5 ليترات من البنزين يومياً، بدلاً من 450 ألف ليرة يومياً، وتأجيل كل النقاش المرتبط بتصحيح الأجور وغلاء المعيشة إلى أجل غير مُسمّى.

بعد أيام، باشرت لجنة الأشغال نقاشاً يتعلق بالكهرباء، خلص إلى إمكان زيادة التغذية بالتيار الكهربائي ثلاث ساعات إضافية لأن «الفيول الثقيل» موجود! كان لافتاً، أن وزارة الطاقة ومؤسسة كهرباء لبنان اشترتا كميات من الفيول الثقيل في شباط 2026 ولم تُستعمل لأن المعمل مُقفل بسبب خلافات بين المؤسسة والشركة المُشغّلة منذ كانون الثاني 2026! لماذا اشترينا الكميات التي تكفّي لأكثر من شهرين لمعمل متوقّف عن الإنتاج؟ وزير الطاقة الآن مُعتكف عن حضور جلسات مجلس الوزراء ويحمّل الحكومة مسؤولية الفشل في القطاع رغم أنه لم يقدّم أي خطة، ولم يُطلب إليه أي خطة.

بالتوقيت نفسه، سرّب حاكم مصرف لبنان كريم سعيد، أنه ينوي زيادة السحوبات التي يحصل عليها المودعون من التعميمين 158 و166 بنسبة 20% على أن تُستعمل عبر البطاقات المصرفية وتُحتسب ضمن الـ100 ألف المضمونة لكل مودع في قانون الانتظام المالي الذي لم يُتفقّ عليه ولم يصدر بعد. وقال أيضاً إن هذه الأموال ستُدفع من سيولة مصرف لبنان (ما يُسمّى الاحتياطي) «لتنشيط الاقتصاد»، علماً أنه رفض سابقاً خطوة كهذه لزيادة السحوبات اقترحها فريد البستاني، لأنها ستؤدّي إلى خفض سيولة مصرف لبنان. وتلت هذه الخطوة، إعلان الحاكم فتح حساب في مصرف لبنان لاستقبال الأموال التي تُسترَدّ عبر أحكام قضائية أو تسويات قانونية أو إجراءات أخرى، وتخصيصها حصراً لتسديد الودائع. واستكمل ذلك عبر تفعيل ملف نائم لدى المدّعي العام المالي ماهر شعيتو يتعلق بتحقيقات مع مصرفيين تتعلق بتهريب الأموال.

وصفة التقشّف ليست سياسة

واحدث خطوات قوى السلطة المدفوعة بالقلق، هي تلك التي أثارها رئيس الحكومة نواف سلام في كلمته المُصوّرة. يمكن اختصار ما قاله بالآتي: الدولة لن تنفق مما لا تملك، وهي لن تكرّر السياسات السابقة التي أدّت إلى الإفلاس، وهي تعرف ما يعاني منه المواطنون لجهة ارتفاع أسعار المولّدات وسائر الأسعار، ولكنها ستزيد مبالغ الدعم عبر برنامج أمان المُخصّص للأكثر فقراً وستعيد فتح القروض السكنية وقروض الطاقة عبر المؤسسة العامة للإسكان، هي تقوم بتزفيت الطرقات. قدّم لكل ذلك، عبر الإشارة إلى النموّ بنسبة 4,2% في عام 2025 الذي أوقف في السنة التالية، مُلمّحاً إلى الحرب.

> هل نوقشت سياسة الأجور والأسعار والضرائب في هذه الحكومة ولو بشكل عابر؟

لكن من كتب له الخطاب أغفل أنه نموّ استثنائي وليس مساراً للتعافي. النموّ آتى بعد الحرب، أي بعد تلقّي كميات من الفيول الثقيل في شباط 2026 ولم تُستعمل لأن المعمل مُقفل وبعدما تلقّى اللبنانيون، وخصوصاً النازحين منهم، مساعدات من أسرهم في الخارج لتمكينهم من تجاوز الأوضاع الصعبة. وبالتالي فإن النموّ المُحقّق ليس مبنياً على قاعدة اقتصادية حقيقية.

وعندما قال سلام إنه لن يكرّر السياسات السابقة، كأنما يقول إن لديه سياسات قائمة اليوم. لا أحد لديه أي فكرة عمّا هي سياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية؟ بالطبع لا يمكن اعتبار برنامج أمان سياسة حكومية. لكن ثمة إجابة يمكن استخلاصها في قوله: لن ننفق مالاً لا نملكه، بمعنى أوضح: «بدّنا حالكن، هيدا اللي عنا». وهي عبارة مشابهة تماماً لما قاله الحاكم السابق رياض سلامة: «بكرا بيتعودوا». سندبّر حالنا كما تعوّدنا. فعن أي سياسات يتحدّث الرجل؟ لعلّ سلام وزملاءه في الحكومة لم يُجروا أي بحث عمّا فعلته الدول للتعامل مع ارتفاع الأسعار والاستجابة للمجتمع والاقتصاد. فها هو دونالد ترامب، يكسر عداوته مع روسيا لشراء الديزل بكميات ضخمة تصل إلى مليوني طن. والمانيا أجرت خفضاً على الضرائب المفروضة على البنزين والديزل، وكندا علّقت الضريبة الفدرالية على الوقود، واليونان دعمت أسعار الديزل، واليابان قدّمت دعماً لتجّار البنزين لخفض الأسعار، وحذّرت كوريا الجنوبية سقفاً لأسعار الوقود...

كل هذه الإجراءات هي استجابة مؤقّتة وسريعة متّصلة بسياسات. أمّا سياسات حكومة نواف سلام، فهي غير موجودة أصلاً. ما لدينا الآن هو مجموعة إجراءات تُصنّف في خانة الزبائنية السياسية وهدفها تنفيس الاحتقان. لا سياسة أجور، ولا سياسة أسعار، ولا سياسة اجتماعية... لا شيء. كان مأمولاً أن يقول لنا سلام ماذا سيفعل بعد كل مقدّمته عن المولدات، لكنه فاجأنا بأنه لا يملك ما يقوله لنا. هل يعي سلام أن ما تقوم به حكومته هو استكمال لما قام به رياض سلامة قبل رحيله والقبض عليه؟ سلامة هو الذي أرسى فكرة تثبيت النقد مقابل استيفاء الضرائب. اسألوا الحاكم بالإنابة وسيم منصوري عن ذلك في مُجريات الجلسات الأخيرة للمجلس المركزي قبل رحيل رياض. أمّا التقشّف الذي يتفاخر فيه سلام وجابر، فهو صنيعة وصفات صندوق النقد الدولي، وهي وصفة قاتلة للاقتصاد والمجتمع.

لم تجتمع الحكومة يوماً لتناقش نزف الهجرة أو تداعيات الحرب في المنطقة على تحويلات المغتربين، ولا درست خططاً للكهرباء والاتصالات، ولم يسأل أي زعيم عن كيفية الحدّ من تأثير التضخّم على الأسر والمؤسّسات المُثقلة بأعباء الإفلاس المصرفي والنقدي؟ ما هو واضح للعيان أن النقاش في الإفلاس المصرفي لم يتطوّر نحو خطة واضحة لتوزيع الخسائر، بل بقي الأخذ والردّ ضمن حدود توزيع الصلاحيات في قانون معالجة أوضاع المصارف الذي يرتبط تنفيذه بالقانون المختص بتوزيع الخسائر الذي لا اتفاق عليه لا محلياً ولا مع صندوق النقد الدولي. والصلاحيات في لبنان هي نقاش طائفي بامتياز؛ كيف يبقى حاكم مصرف لبنان «الماروني» صاحب الكلمة الفصل وشبه الوحيد في السياسات النقدية والمصرفية؟ سؤال أثار العديد من الإشكاليات التي انتهت باعتراض قدّمه رئيس الجمهورية جوزف عون أمام المجلس الدستوري بالمادة 3 من قانون معالجة أوضاع المصارف الذي أقرّه مجلس النواب بعدما طلب صندوق النقد 37 تعديلاً على نسخته السابقة. طبعاً في المقابل كان رئيس الحكومة نواف سلام يحاول أن يقتطع من هذه الصلاحيات لرئيس لجنة الرقابة على المصارف «السنّي»، لكنه تمكّن فقط من إدخاله عضواً مراقباً بلا أي صلاحية في الغرفة الثانية للهيئة المصرفية العليا التي يرأسها الحاكم. الكل يختبئ خلف الطائفة، وتحديداً الآن لتفادي موجة التحوّلات الكبرى.

جدول أعمال الحكومة التي تمثّل قوى السلطة، لم يكن يتّسع لكل هذا النقاش، ولم تتحرّك إلا بدافع القلق من التحذيرات باحتمال حصول اضطرابات شعبية. وتحرّكها لم يكن مبنياً على سياسات، أو حتى على نقاش في السياسات المُتاحة، بل كان مبنياً حصراً على الخوف الذي استجابت له بمجموعة إجراءات لا قيمة اقتصادية لها. يخافون من شعب مُدمّر قهره الإفلاس المصرفي والنقدي الذي اطاح بالمُدّخرات والأصول، ثم أتت الحرب وقوى الحكم على ما تبقّى...

(الأرشيف)

تحويلات المغتربين ودعم حزب الله يمنعان سقوط سعر الصرف

هل يمكن أن ينكسر ثبات سعر الليرة مقابل الدولار؟ هذا السؤال يشغل بال عدد من الزعماء، وقادة السياسة والأمن في لبنان، لأنهم يرون أن احتمال حصول اضطرابات اجتماعية مرتبط مباشرة بسعر الصرف، فما هي احتمالات حصول ذلك؟ قطعاً لا توجد إجابة واحدة أو حاسمة على هذا السؤال، لكنّ الصورة واضحة في السياسة النقدية والمالية منذ تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار على 89500 ليرة. هذا الثبات اصطناعي، وليس مبنياً على أي قاعدة اقتصادية، وبالتالي فإنه هشّ بطبيعة تأسيسه وقابل للانكسار.

يقوم ثبات سعر الصرف على قرار وآلية. القرار مُتّخذ من قوى السلطة بضرورة الحفاظ على الثبات النقدي ليس لغاية اقتصادية، إنما لغاية سياسية تتعلق بولاءات الناس الصرف، فما هي احتمالات انكسار ثبات سعر الصرف. أمّا الآلية، فهي مبنية على أن كل الضرائب التي تجمعها الدولة يجب أن توازي أو تزيد نفقاتها بالعملة الأجنبية.

وهذا يعني تحديداً، أن كلفة الرواتب والأجور التي تدفعها الدولة عبر مصرف لبنان، بالدولار، يجب أن توازي كحدّ أقصى مجموع جبايتها من الضرائب أو تقلّ عنها. وقد ازدادت كلفة الرواتب والأجور لتصبح مع ملاحق الأجر ومنافعه وتقديماته، نحو 400 مليون دولار شهرياً، وهو مبلغ يجمعه اليوم مصرف لبنان بصعوبة من خلال وسيط معروف متعاقد معه، وليس من خلال المصارف.

وهذا يعني أن كل إنفاق إضافي من الدولة ليس له تمويل، وسيشكّل عبئاً على آلية سعر الصرف، من دون أن يعني هذا أن انكسار سعر الصرف قريب أو بعيد. فعلى سبيل المثال، إذا قرّرت الحكومة أن تنفق أموالاً ليس باستطاعتها تحويلها إلى الدولار عبر الآلية الضريبية، فإنها ستعرّض سعر الصرف لمخاطر الانكسار في ظل محدودية الدولارات المتوافرة في السوق. وهذه هي الحجّة التي استُعملت خلال السنتين الماضيتين من أجل كبح الإنفاق والتشدّد في سلوك مسار التقشّف المطلوب من صندوق النقد الدولي.

لكن هل صحيح أن سعر الصرف مهمّ في لبنان؟ هو مهم بالنسبة إلى أولئك الذين يتقاضون رواتبهم بالليرة، لكن يكاد يكون هؤلاء منعدمي الوجود. فالقطاع العام، تُحدّد رواتبه بالليرة لكنه يتقاضاها بالدولار. والتجّار والمقاولون يتقاضون قيمة عقودهم بالليرة التي يتم تحويلها فوراً إلى دولار فور تسلّمها. ويدلّ على الاستخدام المتدنّي لليرة، أن حجم الكتلة النقدية المُتداولة بالدولار، يبلغ 55747 مليار ليرة، أي ما يساوي 621 مليون دولار، وهذا المبلغ بدوره يساوي أقلّ من 10% من قيمة الضرائب التي تجبيها الخزينة. هذه الضرائب هي دولارات يجمعها المُكلّفون بالضريبة ثم يحوّلونها إلى ليرات لتسديدها للدولة. المسار الوحيد غير الدولار في السوق هو الضرائب الوافدة إلى الخزينة.

إذاً، المخاطر ليست كبيرة في ما يتعلق بالإنفاق بالليرة طالما أن مقابلها دولارات تجبر على التحوّل إلى ليرات عبر الآلية الضريبية، إنما المشكلة تكمن في دفق الدولارات من الخارج إلى لبنان. هنا ترتفع المخاطر بدرجات، لأن الوضع في الخليج الذي يمثّل مصدراً أساسياً لتدفّق الدولارات نحو لبنان بدأ يتقلّص كثيراً، وفي مقابله تقلّصت التدفّقات من أميركا التي تمثّل الركيزة الثانية للتحويلات، وهذا ما يؤدّي إلى انكماش أكبر في عدد الدولارات المطلوب أن تغطّي السوق المحلية.

إذاً، من ينقذ السلطة من هذا المأزق الذي لم تقاربه أبداً باعتباره سياسة نقدية أو مالية؟ الإنقاذ يأتي دائماً من تلك الأموال التي ينفقها حزب الله، أو تلك التي ينفقها المغتربون الأفريقيون. حزب الله ينفق أموالاً سيدخل منها قسم لا يقلّ عن 30% في أقلّ تقدير، عاجلاً أم آجلاً، إلى خزينة مصرف لبنان، والمغتربون في أفريقيا الذين يأتون بالأموال النقدية بسبب صعوبات التحويل من هناك، هم المصدر الثاني الأساسي لدفق الدولارات.

الآن، السلطة التي تعارض «السلاح» وفي ظل ضعف التحويلات من المغتربين، لن يكون أمامها في مواجهة مخاطر انكسار سعر الصرف، سوى أموال حزب الله وإيران والمغتربين الأفارقة.

موسم نهب أموال الترميم الإنشائي

يدور، منذ أسابيع، نقاش بين ممثّلي الهيئة العليا للإغاثة واتحاد بلديات الضاحية وشركة آرش بشأن تصميم وتنفيذ وتسعير عمليات الترميم الإنشائية. وهذا الخلاف ليس فنياً كما يجري تصويره، بل هو يتعلق بمضمون وأهداف العمل الهندسي. وخلاصات هذا النقاش تشير إلى انطلاق محاولات نهب أموال الترميم الإنشائي المُخصّصة من الدولة بقيمة 10 ملايين دولار. والسبب أنه ليست هناك سياسة حكومية واضحة في هذا الاتجاه، بل مجرّد خطوات يطلبها رئيس الحكومة لتسريع توقيع العقود بأي كلفة من أجل إزالة الضغوط عن كاهله.

خُصّص للهيئة العليا للإغاثة مبلغ 10 ملايين دولار لتلزيم أعمال الترميم الإنشائي في الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت. وقد أتت هذه الأموال بعد معركة طويلة خاضها حزب الله لأشهر في مواجهة بيروقراطية الحكومة التي تربط مسألة «السلاح» بمسألة «الإعمار» نزولاً عند رغبة مندوبي الولايات المتحدة الأميركية الرسميين وغير الرسميين. وما إن أطلقت إشارة بدء التنفيذ، حتى اختيرت المباني الأكثر تضرّراً على قاعدة أن اتحاد بلديات الضاحية وشركة آرش أجريا تقييماً يشير إلى إمكانية إنقاذ نحو 18 مبنى. وهذه المباني هي التي كان ينوي الحزب البدء بتنفيذها لولا وصول الهيئة العليا للإغاثة مع مستشارها خطيب وعلمي، أو الشركة الهندسية الاستشارية للمشروع. لم يمنع هذا الأمر ان يكون مسار التلزيم بطيئاً أيضاً، لكن لم تكن هذه المشكلة الرئيسية، إذ تبيّن أن الاستشاري يضع شروطاً للترميم لا تتناسب مع الحالات التي سبق أن عولجت في أكثر من حرب سابقة. فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك عمود متضرّر في طبقة وسطى من أي مبنى، فإنه يطلب هدم كل العوامير التي تقابله في الطوابق العليا، وهو ما يرفع كلفة التنفيذ كثيراً. فضلاً عن أنه يضع الكثير من الشروط على عمليات التلزيم والتسعير، ما يؤدّي إلى تقليص نطاق الترميم بالمبلغ المتوافر.

كما عمد الاستشاري إلى تصنيف بعض هذه المباني بضرورة الهدم لا الترميم بحجّة أنه لم يعد ممكناً ترميمها ومعالجة الأضرار التي لحقت بها، وهذا ما يرفع الكلفة كثيراً ولا يعود المبلغ المرصود بقيمة 10 ملايين دولار كافياً إلا لترميم بضعة مبانٍ لا تتجاوز السبعة، وهذ كلفة كبيرة جداً، أي 1,4 مليون دولار لكل مبنى. الواضح أن كلفة إعمار مبنى من الصفر ستكون أقل من هذا المبلغ.

اتخاذ القرار السريع والسهل بالهدم، أشعل خلافاً بين الاتحاد والهيئة وبين خطيب وعلمي وآرش. رغم ذلك، يبدو رئيس الحكومة نواف سلام مُستعجلاً للبدء بأعمال الترميم لأنه يتعرّض لضغوط سياسية من حزب الله وحركة أمل اللذين يسألانه بشكل يومي عن معوقات التنفيذ. لكنّ مشكلة الرئيس لا تقتصر على ذلك، بل هو أيضاً مسؤول تجاه عمليات تلزيم قرض البنك الدولي بقيمة 250 مليون دولار المُخصّص للبنى التحتية وفق أولويات برنامج مُتّفق عليه مع البنك. كان يُفترض بحسب البرنامج أن تبلغ عمليات التلزيم في نهاية السنة الجارية ما قيمته 70 مليون دولار، من أصل القرض كلّه، لكن ما حصل هو أن التباطؤ السياسي تزامن مع معوقات فنية بسبب الحرب التي اندلعت في آذار الماضي، ما أدّى إلى تأخير التلزيم أشهراً إضافية.

مقالة

بأيّ نصّ يا دولة الرئيس؟ الحقّ لا يُصادَر على حاجز

مجتبى الحسيني *

«لا تساهلٌ ولا تغاضٍ، بل الحقيقة والمحاسبة». بهذه العبارة استهلّ رئيس الحكومة نواف سلام بيانه بشأن الشاحنة التي أوقفها حاجز لقوى الأمن الداخلي في ضهر البيدر. وفيها «مئات الكيلوغرامات من المواد المتفجرة». ولم يفته التذكير بأن مادة C-4 «جرى استخدامها في عدد من عمليات الاغتيال السياسي السيئة الذكر». وترافقت هذه المواقف مع تسريبات ودعوات إلى التوقيف، فتحوّلت القضية من شاحنة أوقفها حاجز إلى سؤال يتجاوزها: هل باتت مقاومة الاحتلال جُرماً في لبنان؟

وما دام رئيس الحكومة احتكم إلى «الحقيقة والمحاسبة»، فليكن الاحتكام إليهما، وإلى النصوص القانونية أيضاً.

أولى الحقائق أن التحقيق لم ينتهِ بعد. ومع ذلك، سبق البيانُ القضاءَ، فوصف الواقعة بأنها «عملية إجرامية»، وتوعّد المتورطين بـ«العقاب الذي يستحقون»، قبل صدور أي ادعاء أو قرار ظني، فضلاً عن حكم قضائي. وتنص المادة 16 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على اعتبار المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته بحكم باتّ. ثم نُشرت في الصحف «اعترافات» منسوبة إلى الموقوفَين، رغم أن التحقيقات الأولية سرّية بموجب المادة 53 من قانون أصول المحاكمات الجزائية. رئيس الحكومة ليس قاضياً يصدر الأحكام، والصحف ليست محاضر تحقيق تُبنى عليها الإدانة.

والحقيقة التي يغفلها البيان لا تكمن عند حاجز أمني، بل في الجنوب، حيث لا تزال أرض لبنانية تحت الاحتلال، ويتعرّض أهلها للاعتداءات اليومية.

توعّد بيان رئيس الحكومة كل «سلاح خارج إطار الشرعية، حيازةً ونقلاً واستخداماً». لكن أيّ شرعية يقصد؟ في لبنان، الدستور هو المرجع الأول، وليس الدستور مواده المرقّمة فحسب، بل أيضاً ما التزمه في مقدمته. والفقرة (ب) من هذه المقدمة تُلزم لبنان بمواثيق جامعة الدول العربية، وتنصّ على أن «تجسّد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء».

ومن هذه المواثيق الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي أقرّه مجلس الجوامعة بالقانون الرقم 2008/1، وأدخله اجتهاد المجلس الدستوري، وصولاً إلى قراره رقم 2026/7، ضمن «الكتلة الدستورية»، أي النصوص التي تتمتع بقيمة دستورية. ويعدّ الميثاق الصهيونية والاحتلال تحدياً للكرامة الإنسانية تجب إزالته، وينصّ بلا لبس على أن «للشعوب كافة الحق في مقاومة الاحتلال الأجنبي»، فيما تُلزم المادة 44 الدولة بإعمال هذا الحق.

كذلك، نصّت وثيقة الوفاق الوطني على «اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية»، واستثنت المقاومة من قرار حلّ الميليشيات. وهذا ما عكسه فهم واضعي الوثيقة لها، حين ناقش مجلس النواب، في جلسة 26 تشرين الثاني 1989، البيان الوزاري لأول حكومة قامت على أساسها، وكان يتضمّن دعم المقاومة. بل إن الحكومة الحالية نفسها نالت ثقة المجلس على أساس بيان وزاري يُلزمها العمل على التحرير.

ووثيقة الوفاق الوطني بدورها أوجبت «اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية»، واستثنت المقاومة من حلّ الميليشيات، وهكذا فهمها واضعوها حين ناقش مجلس النواب، في جلسة 26 تشرين الثاني 1989، البيان الوزاري لأول حكومة قامت عليها، وفيه دعم المقاومة. بل إن الحكومة الحالية نالت الثقة على بيان وزاري يُلزمها التحرير. وهنا، يبرز التمييز بين شرعيتين: شرعية إجرائية تكتفي بعدّ الأصوات حول طاولة مجلس الوزراء، وشرعية ميثاقية تقيس القرارات بميزان الدستور والالتزامات التي ارتضاها لبنان. ووفق هذا الميزان، المقاومة حق للشعب وواجب على الدولة، وليست امتيازاً لفئة ولا منّةً من أحد.

فبأيّ نصّ يتحوّل هذا الحق إلى جرم؟ تجيب المادة 183 من قانون العقوبات بوضوح: «لا يعد جريمة الفعل المرتكب في ممارسة حق بغير تجاوز». أي إن ممارسة الحق، ما دامت ضمن حدوده، لا تشكّل جرماً، حتى لو جرت ملاحقتها استناداً إلى قانون الأسلحة أو غيره. ولا يستقيم الاستناد إلى تهمة الإرهاب أيضاً؛ فالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، التي انضمّ إليها لبنان بموجب القانون الرقم 1999/57، واستند إليها المشترع في القانون الرقم 2016/77، تستثني الكفاح ضد الاحتلال من دائرة الإرهاب.

أما قرار الحظر الذي أصدره مجلس الوزراء في 2 آذار 2026، وتتعامل معه النيابة العامة كأنه نصّ جزائي، فليس قانوناً، ولم يُنشر في الجريدة الرسمية. والمادة 8 من الدستور لا تجيز تحديد الجرائم والعقوبات إلا بموجب قانون. وحتى إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي لعام 1789 اشترط أن يكون القانون الذي يجرّم الفعل قد وُضع ونُشر قبل ارتكابه. فكيف يُستند إلى قرار وزاري ليس قانوناً أصلاً، ولم يُنشر، لفرض عقوبة أو تجريم فعل؟

والقرار الذي ينقض حقاً دستورياً ويتجاوز صلاحيات المشترع لا يكون معيباً فحسب، بل منعدماً في نظر هذا الطرح: يولد ميتاً، فلا يحييه التنفيذ ولا يُضفي عليه مرور الزمن حصانة. وينطبق المنطق نفسه على قراري 5 و7 آب 2025 بشأن حصر السلاح، اللذين صدرا بعد خروج ممثلي أحد المكوّنات التأسيسية من الجلسة. فالفقرة (ي) من مقدمة الدستور واضحة: «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك». وقد تتمكن الأكثرية العددية من تمرير قرار، لكنها لا تمنحه بالضرورة شرعية ميثاقية. وعليه، إذا صحّ أن الشحنة كانت معدّة لمقاومة الاحتلال، فإن احتجاز ناقليها لا يكون، وفق هذا المنطق، توقيفاً لمجرمين، بل احتجازاً لمواطنين يمارسون حقاً يكفله الدستور.

أما «النقل» الذي أورده البيان في سياق الاتهام، فالجواب عنه بديهي قبل أن يكون قانونياً: لا كفاح مسلّحاً من دون سلاح، ولا يصل السلاح إلى الجبهة من دون حمله ونقله. وتقول القاعدة الفقهية: «الإذن في الشيء إذن في لوازمه». فمن أُقرّ له بحق المقاومة، أُقرّ له، من حيث المبدأ، بما لا تقوم هذه المقاومة إلا به.

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، عام 1982، وهو عام اجتياح لبنان، «شرعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال» والتحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية والاحتلال الأجنبي، بكل الوسائل المتاحة، «بما في ذلك الكفاح المسلح» (القرار 43/37). ودعت الجمعية الدول، منذ عام 1973، إلى تقديم المساعدة المعنوية والمادية وغيرها لهذه الشعوب (القرار 3070). وبذلك، لم تكتفِ بإباحة الكفاح، بل دعت إلى دعمه.

والمفارقة أن نواف سلام نفسه، حين كان رئيساً لمحكمة العدل الدولية، كتب في إعلانه الملحق برأي المحكمة بشأن فلسطين عام 2024، أن على الدول «تقديم الدعم المشروع اللازم» لإعمال حق تقرير المصير، وأن أي مساعدة «عسكرية» غير مشروطة للعدو تشكّل خرقاً لهذا الالتزام، وأن الانسحاب لا يخضع لـ«فيتو» من مرتكب الانتهاك. فبأيّ نصّ يصبح تسليح المحتل حرقاً في لاهاي، ويتحوّل نقل السلاح، إن صحّ أنه معدّ لمقاومته، جرماً في ضهر البيدر؟ وكيف يرفض القاضي سلام في لاهاي ربط الانسحاب بشروط المحتل، ثم يلتزم، بصفته رئيساً للحكومة في بيروت، «إطاراً» تقول واشنطن إنه يربط الانسحاب بنزع السلاح؟

ثم إن حالة الحرب التي دخلها لبنان عام 1948 لم تُنهِها هدنة عام 1949، فالهدنة أوقفت القتال، لكنها لم تُقم سلاماً. والعدو نفسه يقدّم اليوم الدليل على استمرار الاحتلال: وزير حربه يعلن «لن ننسحب من المنطقة الأمنية»، ويريدها «خالية من السكان»، فيما يتحدث مكتب رئيس وزرائه عن «مناطق خاضعة لسيطرة الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان». فالاحتلال ليس ادعاءً، بل إقرار صادر عن المحتل نفسه. وإنهاء الحرب لا يكون إلا بمعاهدة يقرّها مجلس النواب. لا بـ«اتفاق إطار»، ولا بملحق أمني وعسكري غير معلن اعترف رئيس الحكومة بوجوده ولم يُعرض على المجلس. والميثاق العربي، فوق ذلك، كتب حق المقاومة «للشعوب كافة»، لا للحكومات، فلا تملك حكومة أن تتنازل عنه في اتفاق أو ملحق.

أما المحاسبة التي يتوعّد بها البيان، فالأولى أن تبدأ من حكومة أبدت كل هذا الحزم في الداخل، فيما اكتفت حيال العدو بشكاوى دورية خجولة تُسجَّل ولا تُتابَع، على الرغم من سقوط آلاف الشهداء، وخطف مدنيين، وتفجير قرى ومحوها، وإعلان الاحتلال عزمه على البقاء في أرض لبنانية يريد إفراغها من أهلها. وفي المقابل، وجّهت إلى مجلس الأمن رسالة بشأن إيران، هي الأولى من نوعها في تاريخ لبنان، انتهتها فيها بجرّ البلاد إلى حرب لم تختَرها، وربطت بها سقوط الشهداء والنزوح واحتلال الأرض، قبل أن تسارع إلى نفي صفة «الشكوى» عنها. والأدهى أن البند 13 من «اتفاق الإطار» يربط الإفراج عن المحتجزين بوقف الأعمال «في المحافل السياسية أو القانونية الدولية»، بما يحوّل الامتناع عن ملاحقة العدو إلى التزام مكتوب.

وللتاريخ في ذلك درسٌ لا يُستهان به. ففي حزيران 1940، وقّعت حكومة المارشال بيتان هدنةَ الرّمث فرنسا بمنع مواطنيها من قتال المحتل، وعاملت المقاومين بوصفهم خارجين على القانون. لكن فرنسا الحرّة أعلنت، منذ عام 1943، مشروعية الأعمال التي تُرتكب في سبيل التحرير، قبل أن يقرّر أمر 9 آب 1944 بطلان أعمال حكومة فيشي. وحوّلت فرنسا هذا الدرس إلى قاعدة دستورية؛ فمنعت المادة 94 من دستور عام 1946 تعديل الدستور ما دام الإقليم الفرنسي، حكومة المارشال بيتان هدنةَ الرّمث فرنسا بمنع مواطنيها من قتال المحتل، وعاملت المقاومين بوصفهم خارجين على القانون. لكن فرنسا الحرّة أعلنت، منذ عام 1943، مشروعية الأعمال التي تُرتكب في سبيل التحرير، قبل أن يقرّر أمر 9 آب 1944 بطلان أعمال حكومة فيشي. وحوّلت فرنسا هذا الدرس إلى قاعدة دستورية؛ فمنعت المادة 94 من دستور عام 1946 تعديل الدستور ما دام الإقليم الفرنسي، أو جزء منه، تحت الاحتلال، وأبقى دستور عام 1958 النافذ على القاعدة نفسها. وإذا كانت فرنسا قد حصّنت دستورها من التعديل فيما جزء من أرضها محتل، فكيف تُحسم في لبنان أخطر المسائل المصيرية، من إنهاء حالة الحرب إلى سلاح المقاومة، فيما الاحتلال جاثم على الجنوب؟

ليس المقصود محاكمة النوايا، فالقرارات تُوزن بأفعالها ونتائجها، لا بما يعلنه أصحابها. وفي زمن الاحتلال، والشرعية في زمن الاحتلال لن يحرّر، لا لن يحظر التحرير.

بأيّ نصّ، إذاً، يا دولة الرئيس؟ ليس في الدستور، ولا في الميثاق، ولا في وثيقة الطائف، ما يجعل مقاومة الاحتلال جرماً. وما تحتاج إليه الدولة ليس استعراض الحزم على حاجز، بل التراجع عن قرارات الحظر، ووقف المسار التفاوضي المباشر، ورفع اليد السياسية عن القضاء، ووضع استراتيجية دفاع وطني تنظّم حق المقاومة ولا تلغيه. المعركة الحقيقية ليست بين الدولة والسلاح. بل بين الدستور وقرارات تناقضه. ومن يرفع شعار «الحقيقة والمحاسبة»، فليبدأ من الحقيقة الأولى: في الجنوب احتلال، وفي الدستور حق، وبينهما واجب على الدولة أن تؤدّيه، لا منّة تمنحها لأحد.

* كاتب لبناني

علم وخبر

مطار القليعات إلى مزيد من التأخير

مع انكشاف سوء إدارة ملف مطار القليعات، وبروز شبهات «سمسرات» في التلزيمات، دعا رئيس الحكومة نواف سلام إلى اجتماع، مع وزير الأشغال العامة والنقل فايز رسامني ورئيس مجلس إدارة شركة «Sky Lounges Services» زياد الملا، علا خلاله صوت رئيس الحكومة شاكياً من التلكّؤ في إنجاز الملف.

وكان سلام تبلّغ من أعضاء الهيئة العامة للطيران المدني أن المطار غير جاهز للتشغيل، وأن إنجاز الأعمال لن يكون ممكناً خلال الشهر المقبل أو الذي يليه، نتيجة عدد الالتزام بالمواصفات الدولية.

وبحسب ما عُرض أمامه، تعامل المسؤولون المُكلّفون مع المطار وكأنه مُجمّع تجاري أو موقف للحافلات، لا مُنشأة جوية تتطلب معايير تشغيلية وفنية محدّدة. وتبلّغ سلام من الهيئة التي نقل إليها مسؤولية التلزيم بعد تعثّر المعالجة من جانب الملا ووزارة الأشغال، أن موعد 15 تشرين الثاني المقبل لإقلاع اول رحلة غير قابل للتنفيذ. فحتى لو تمّ التلزيم غداً، سيحتاج الأمر إلى نحو 60 يوماً لإعادة إعداد دفتر شروط ملائم مختلف عن الدفتر المعمول به حالياً، واستكمال الإجراءات اللازمة وفق قانون الشراء العام.

نازك الحريري تتابع حماية إرث «أبو بهاء»

رغم ابتعادها عن الأضواء منذ اغتيال زوجها الرئيس رفيق الحريري، ثم تولّي نجله سعد الحريري قيادة المسار السياسي، لم تنقطع نازك الحريري، بحسب العارفين، عن متابعة ما يتصل بالإرث المعنوي للرئيس الراحل. وظهر ذلك أخيراً مع إثارة قضية الإشغال غير القانوني للعقار الذي أقيم عليه تمثال الحريري في عين المريسة، إذ تواصلت الحريري مع مسؤولين لمتابعة القضية والحؤول دون المساس بالتمثال، قبل أن تعود وتتصل بالذين تولّوا التحرك، شاكرةً اياهم على جهودهم.

محسوبون على المفتي يتخلّون عنه

بغضّ النظر عمّا ستؤول إليه نتيجة الطعن في التمديد لمفتي الجمهورية، الشيخ عبد اللطيف دريان، فإنّ المؤكد أنّ المعركة تركت آثاراً في نظرته إلى أشخاص عديدين كانوا محسوبين عليه، قبل أن يتخلّى عنه بعضهم، رغم أنه هو من عيّنهم ودافع عنهم. وفي مُقدّم هؤلاء، رئيس المحاكم الشرعية العليا، محمد عسّاف، الذي وصل إلى دار الفتوى ما يردّده في المجالس الخاصة عن دريان، ومحاولته «غسل يديه» من جلسة التمديد، رغم أنّه يتحمّل المسؤولية الكبرى عنها. وقد لا يكون موقف عسّاف مُستغرباً، في ظلّ طموحه إلى خلافة دريان، وما قد يستدعيه ذلك من محاولة النأي بالنفس عن معركة التمديد. والمُفارقة أن دريان كان يؤكّد أنّ عسّاف هو الأجدر بخلافته إذ قرّر التنحّي، مستنداً إلى العلاقة الوطيدة التي تجمعهما، والتي دفعت المفتي إلى تعيين عسّاف في المنصب الذي كان يشغله قبل انتخابه مُفتياً للجمهورية. وطوال المرحلة، لم يكن عسّاف يردّ طلباً لدريان، بل كان ينفّذ رغباته من دون اعتراض.

◄ إعلانات رسمية ►

تبليغ

مُوجه إلى السيد محمد عبدالله حسين مرتضى المجهول المقام.
إن محكمة الإيجارات في بعبدا قسم القاضي إكرام جابر تدعوك للحُضور في قلم المحكمة في بعبدا لتبلغ أوراق الدعوى رقم 2022/182 المُقامة من منى وعائدة بزي وهي بشأن الماجور الواقع في العقار /4193/ الشياح.
فينبغي حُضورك أو إرسال وكيل قانوني عنك وإلا ستُتخذ بحقك التدابير القانونية سنداً لأحكام المادة /445/ وما يليها.
رئيسة القلم بالتكليف
فاطمة الزعرت

اعلان

تُعلن بلدية برمانا عن رغبتها في ملء وظيفة رئيس دائرة إدارية في الملاك الإداري من خلال إجراء مُباراة مفتوحة يوم الإثنين الموافق في 2026/11/9 في مبنى المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية - وزارة الداخلية والبلديات - العدلية (خلف مبنى الأمن العام) وذلك بعد انتهاء الدوام الرسمي.
على من يرغب بالاشتراك في المُباراة المذكورة:
- أن يكون لبنانياً مُنذ أكثر من عشر سنوات.
- أن يكون قد أتم العشرين من عمره والا يكون قد تجاوز الأربعين.
- أن يُقدم المستندات التالية في مركز البلدية:
- إخراج قيد فردي.
- شهادة جامعية مُصدقة أصولاً.
- سجل عدلي (تاريخ جديد).
- شهادة طبية.
في الفترة المُمتدة من 2026/10/16 إلى 2026/11/5 خلال أوقات الدوام الرسمي.
مواد المُباراة:
1 - قانون البلديات.
2 - اسُس إعداد القرارات.
3 - نظام المُوظفين.
4 - قانون الرسوم والعلاوات.
5 - قانون الشراء العام.
6 - مُسابقة في الكومبيوتر Excel – Word.
7 – قانون الإعلانات.
8 – قانون البناء.
برمانا في: 2026/10/7
رئيس بلدية برمانا
بيار جورج الأشقر
التكليف 210

اعلان

بيع بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ شحيم
بالمُعاملة رقم 7/ 2024
برئاسة القاضي شربهان الشعار
طالب التنفيذ: عماد محي الدين الخطيب
وكيله المُحامي حسن سيف الدين.
المُنفذ عليه: لبيب جرجي داغر.
الموضوع: تنفيذ سندات دين بقيمة عشرون ألف دولار أميركي.
تاريخ تبليغ الإنذار: 2024/7/9.
تاريخ محضر وصف العقار: 2025/8/26.
تاريخ تسجيله: 2025/9/9.
العقار المطروح للبيع حُصة المُنفذ عليه: لبيب داغر في العقار رقم /118/ الرميلة والبالغة 75 سهم وهو عبارة عن قطعة أرض بعل قسم منها شجر ثوت وزيتون وعريش وتين وقسم سليخ يُزرع حُبوب وقسم صخري غير صالح للزراعة أرض غير مبنية.
مساحته: /34428/م2.
بدل التخمين: /43053/د.أ.
بدل الطرح المُقرر على أساس 60% هو: /25831,8/د.أ.
موعد المُزايدة ومكانها نهار للخميس الواقع في 2027/1/28 في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً أمام رئيس دائرة تنفيذ شحيم.
شُروط البيع على الراغب في الشراء أن يُودع بدل الطرح نقداً وحصراً بالدولار الأميركي في قلم دائرة التنفيذ قبل المُباشرة بالمُزايدة مرفق بالمبلغ إيصال سحب مع جدول بأرقام العُملات من مصرف مُعتمد وعليه اتخاذ محل إقامة مُختار له ضمن نطاق الدائرة وإلا عُد قلم الدائرة مقاماً مختاراً له، وعلى المُشتري إيداع كامل الثمن ورسم الدلالة 5% خلال مُهلة ثلاثة أيام من صُدور قرار الإحالة وإلا تُعاد المُزايدة وبالعسر على مسؤوليته.
مأمور التنفيذ
سناء ضاهر

اعلان قضائي

صادر عن رئيس الغرفة الابتدائية الثالثة في جبل لبنان - بعبدا - القاضي فيصل مكه.
تقدّم السيد نبيل يوسف شميساني استدعاء سجل أمام المحكمة برقم أساس 2026/259 طلب بمُوجبه شطب إشارة الدعوى المُقدمة من المُدعي: نبيل يوسف شميساني ضد المُدعى عليه عبد الله فواز المُسجلة أساساً أمام محكمة البداية برقم 1988/4258 والمُحالة إلى القاضي المُنفرد المدني في بعبدا والمُسجلة لديه برقم 1991/107 وذلك عن صحيفة القسم رقم B/25 من العقار رقم /614/ حارة حريك.
لكُل من له إعتراض التقدم به أمام هذه المحكمة خلال مُهلة عشرين يوماً تبدأ من تاريخ النشر.
رئيس القلم المكلف
فادي حميه

اعلان

إعادة تكوين ملف وشطب شركة
صادر عن السجل التجاري في جبل لبنان بتاريخ 2026/9/22 تقرر نشر أعلاه موضوع الطلب المُقدم من شركة AGV محدودة المسؤولية شريك وحيد العائدة ملكيتها لصاحبها السيد ARAN GARCIE والكائن مركزها في منطقة برج حمود بشأن إعادة تكوين ملفها، وكذلك نشر القرار بموضوع حل الشركة المُتخذ بموجب الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 2025/10/8.
لذلك
على كل ذي مصلحة أن يقدّم اعتراضه وملاحظاته ضمن مهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.
رئيس القلم بالتكليف
شربل الحويك

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية - مديرية المالية العامة - مديرية الواردات المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار - الدائرة الإدارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار - حلبا لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
فراس محمد ياغي	3624703	RR195787185LB	13/8/2026	1/9/2026

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 214

إعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية - مديرية المالية العامة - مديرية الواردات المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار - الدائرة الإدارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار - حلبا لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
عبده علي بغدادي	2908479	RR195787146LB	17/8/2026	1/9/2026
حسن علي بغدادي	2370541	RR195787150LB	17/8/2026	1/9/2026
جاك فهد الأشقر - اشتراك مولد كهرباء	1251970	RR195798339LB	17/8/2026	2/9/2026
جاك فهد الأشقر	1153731	RR195798342LB	17/8/2026	1/9/2026

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 214

اعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – دائرة الضريبة على الرواتب والأجور– المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت –كورنيش النهر – مبنى وزارة المالية – الطابق الارضي لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الاعلام على الموقع الالكتروني التابع لوزارة المالية http://www.finance.gov.lb .

رقم البريد المضمون	رقم المكلف	اسم المكلف
RR231421595LB	2402034	حسن عباس باجوق
RR231421600LB	2164128	مالينا بيار الحلو
RR231421613LB	2202788	محمود محمد حبيب
RR231421635LB	3012838	الن انطون مهنا
RR231421644LB	2822942	ربيع خليل بركات
RR231421658LB	81400	عادل محمد منصور
RR231421661LB	75661	زكريا محمد الكعكي
RR231421675LB	36595	اوساما عبد الرضى عمرو
RR231421692LB	257601	اميل ابليا حوراني
RR231421701LB	30605	باسمه محمد فائق دبار بكري
RR231421715LB	95108	حمد حسين فياض
RR231421729LB	88790	عبد السلام محمود عيتاني
RR231421732LB	32991	حسين رمضان رمضان
RR231421750LB	234967	جورج فيليب سعد
RR231421763LB	30900	شادي اسماعيل الشامي
RR231421777LB	79744	مروه رجا حسونه
RR231421785LB	55410	احمد عقيل حيدر
RR231421794LB	65420	سعد جوزف حموي
RR231421803LB	153309	كمال عبد الهادي العطار
RR231421825LB	271289	سليم محمد كرم
RR231421834LB	263273	سيمون الياس خوري
RR231421848LB	35557	بسام فؤاد الشعار
RR231421851LB	291465	محمود احمد الجيزي
RR231421865LB	30741	محمد سليم كيلاني
RR231421879LB	393485	عمر محمد حسن صالح العرب
RR231421882LB	204023	جوزيف نوفل ضومط
RR231421905LB	255439	نديم انطوان سعادة
RR231421919LB	259804	محمد حسين خواجة
RR231421922LB	296234	علي يوسف شعيب
RR231421936LB	1722683	علي قاسم مبارك
RR231421967LB	702641	محمود سعد الدين الاحمد
RR231421975LB	890059	ربيع الياس الاغا
RR231421984LB	83555	عبد الله رسلان دله
RR231421998LB	359173	عبد الله امين الشيخ
RR231422004LB	426763	محمد احمد امهز
RR231422018LB	331736	بلال صبحي فروخ
RR231422021LB	317435	ربيع عدنان استيتيه
RR231422035LB	412745	هيثم جبرايل عون
RR231422049LB	662720	مروان جاك عازار
RR231422052LB	136242	محمد كريم كامل مروة
RR231422066LB	504805	سيمون غنطوس بطيش
RR231422083LB	329704	اسامه وليد العشي
RR231422106LB	491745	زياد لبيب ابي حبيب
RR231422110LB	2439839	ماريا شوقي الهاشم
RR231422137LB	1455325	زينب احمد الحلاني
RR231422145LB	562316	جهاد عبد الحسين صعب
RR231422154LB	469367	غادة سمير ابو جودة
RR231422185LB	604137	جاك اسحق القدوم
RR231422225LB	2767928	عماد جوزف حاتم
RR231422242LB	403000	وليد متري بو سرحال
RR231422273LB	1682850	احمد علي غادر
RR231422295LB	2492705	احمد نبيل الاسطه
RR231422300LB	394779	شكيب طارق ضاهر
RR231422335LB	414492	سليمي الغزال معوض
RR231422344LB	408212	حسن محمد معتوق
RR231422358LB	407086	باتريك ميشال عون
RR231422361LB	1932273	ماري جوزيه الياس كنعان
RR231422375LB	399653	ربيع محمد صباغ
RR231422389LB	471461	حسن علي جلوان
RR231422392LB	331617	وسام حمزه حمزه
RR231422401LB	1076721	هيثم رمزي ابو حرش
RR231422415LB	427492	وسام حسن نصر الدين
RR231422429LB	902410	سلمان سعيد صباح
RR231422432LB	950470	الان جورج ياغي
RR231422446LB	409441	راغب حسن سالم
RR231422450LB	400254	علي عبد الامير حمود
RR231422463LB	404272	نوال يوسف اسعد
RR231422477LB	1307894	مونيكا سيغفريد زويفل
RR231422485LB	1347777	رينا روبير شمالي
RR231422503LB	368207	نديم زخيا زخيا
RR231422517LB	1296923	ابراهيم علي ترحيني
RR231422525LB	1418057	ساره يوسف البستاني
RR231422534LB	1297026	حبيب فوزي مزهر
RR231422551LB	445745	ناصيف سليم حداد
RR231422565LB	141561	ريمون مرعب مرعب
RR231422579LB	592716	شركة اون اوف ميفا ستورز ش.م.م
RR231422582LB	189810	شركة ندى ياسين وشريكها للصيرفة
RR231422596LB	3451559	الدولية للمطبوع الحلبي ش.م.م
RR231422636LB	1875502	canadian high school(شركة مدنية)
RR231422724LB	1347786	رولا سمير سنو
RR231422826LB	1391978	حسن محمود مرعي
RR231422843LB	1678051	سامر حسن الصيوري الخياط
RR231422857LB	2017003	انطوان سمعان الهبر
RR231422865LB	2116022	عفيف سعد الدين الدنا
RR231422874LB	3167444	ابراهيم غبرة
RR231422888LB	1201211	زيكو هاوس -مصطفى سهال يموت
RR231422905LB	3437105	FONDUE CHOCOLATIER
RR231422914LB	3441182	نيكليو ش.م.ل
RR231422931LB	3234331	Energie Froide Engineering
RR231422959LB	131896	كريديتر غروب ش.م.ل
RR231423000LB	3276758	CRYPTEX SUPPORT SERVICES S.A.R.L CSS
RR231423013LB	3187789	DREAM BOX PRODUCTIONS S.A.R.L
RR231423075LB	3389695	شاهين غازي صعب
RR231423092LB	3186996	اتاجان باراكا ترايدنغ اند كونسلتنغ (ABTC)ش.م.ل اوف شور
RR231423101LB	3260487	Am General Contracting Company S.A.R.L
RR231423194LB	4308	شركة هندسة الطاقة والتحكم الآلي ش.م.م
RR231423340LB	203760	شركة ارمال المحدودة ش.م.م
RR231423384LB	80016	شركة اوكسيكوم للاتصالات ش.م.م
RR231423438LB	6362	شركة ايفكو للشحن
RR231423469LB	3230321	شركة كوالبتي هاير ايدبوكيشن سيرفيسز (مدنية)

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ
مدير الواردات بالتكليف
محمد الوفائي
التكليف 200

على الغلاف

إيران تحصّن منشآتها النووية
أعنف هجمات في «هرمز» منذ بدء الحرب

طهران - **محمد خواجوني**

بالتوازي مع طغيان حال الجمود على المسار الدبلوماسي بين طهران وواشنطن، عادت حرارة التوتّر لترتفع مجدّداً في مضيق هرمز، وذلك على وقع تصعيد إيران وتيرة استهداف السفن التي تصفها بـ«المخالفة» بشكل ملحوظ. ويأتي هذا التصعيد لينسف الرواية التي يروّج لها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عن كون بلاده تُحكم سيطرتها الكاملة على الممرّ المائي الاستراتيجي. وأعلن «الحرس الثوري»، أمس، أن «سفينة حاويات مخالفة» اصطدمت بلغم بحري في

أعلنت مسقط انتهاء ترتيبات العبور في «هرمز» المشتركة مع طهران في انتظار اتفاق أميركي - إيراني

المضيق، ما أدى إلى غرقها، فيما أفادت مصادر بحرية دولية بأن سفينة حاويات بحمولة 50 ألف طن، وأخرى بحمولة 19 ألف طن، تعرّضتا، أول من أمس، لإصابة بـ«مقذوفات مجهولة» داخل «هرمز». وتُظهر بيانات الملاحة الدولية أنه في غضون اسبوعَين حتى 11 تشرين الأول الجاري، تعرّضت 24 سفينة لهجمات في المضيق والمياه المحيطة به، وهو ما يمثّل أعلى رقم مسجّل منذ بدء المواجهات في أواخر شباط الماضي. وكانت ذكرت صحيفة «فايننشال تايمز»، مؤخراً، أن السفن المارّة عبر «هرمز» تواجه أشدّ الهجمات ضراوة منذ اندلاع الحرب.

ويبدو أن إيران تستهدف السفن التجارية التي تقوم بعمليات نقل النفط من سفينة إلى أخرى في المضيق والمناطق المحيطة به، وذلك بهدف تعطيل قدرتها على نقل الطاقة. وتصاعدت تلك الهجمات إثر تقارير انتشرت، في الأسابيع الأخيرة، حول زيادة حركة السفن عبر المسار الجنوبي لـ«هرمز»، بدعم وتنسيق من الولايات المتحدة. وعبر تكثيف عملياتها، تسعى طهران إلى إبقاء زمام المبادرة في يدها، وتعزيز ورقة الضغط التي تمتلكها، والمتمثّلة في قدرتها الميدانية المستمرّة على تعطيل الملاحة. ومن ثَم، تريد إيران إحباط المساعي الأميركية لخفض أسعار النفط مع اقتراب موعد انتخابات التجديد النصفي للكونغرس في 3 تشرين الثاني المقبل، وكذلك إفشال الهدف الأميركي من وراء تصعيد الضغط العسكري وإرسال الأساطيل، والمتمثّل في إجبار إيران على قبول اتفاق قبل الانتخابات، حتى يتمكّن ترامب من تسجيله كإنجاز سياسي له.

وهكذا، وفي ظلّ استمرار رفض الولايات المتحدة لخطّة إيران، المعروفة بـ«خطّة الأيام السبعة»، وإصرارها على تقديم طهران تنازلات نووية قبل أيّ خطوة أميركية، يتيحان تكثيف الهجمات البحرية، لإيران، والبقاء في موقع القوة، ووضع شروط جديدة على الطاولة. إذ إن التصعيد الإيراني

سفينة صينية تعبر خليج عمان قبالة خور فكان في الشارقة (أ ف ب)

مداولات ترامب - نتنياهو: قرار «الضربة الجديدة» ليس محسوماً

يتجدّد في إسرائيل الحديث عن احتمال استئناف الحرب على إيران، وسط أخذ وردّ بين تل أبيب وواشنطن حول جدوى أي ضربة جديدة وقدرتها على تحقيق ما لم تحقّقه الحرب السابقة. وإذا كان اقتراب الانتخابات الإسرائيلية والأميركية يزيد الشكوك حول دوافع التصعيد، فإن القرار في إسرائيل يبقى محكوماً، على أيّ حال، بموقف الولايات المتحدة، وبقدرة الطرفين على

استمرار كوابح الحرب لا يضمن بقاء احتمالات التصعيد تحت السيطرة

ضبط كلفة الردّ الإيراني واحتمالات اتّساعه إقليمياً. وفي هذا السياق، كشفت «القناة 12»، في تقرير لمبارك رافيد، أن رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، ناقش مع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، احتمال تنفيذ «عملية مشتركة واسعة تشمل أهدافاً عسكرية ومنشآت نووية». وبحسب التقرير، عرض نتنياهو خطوات إيرانية في المجال النووي بوصفها سبباً للنظر في استئناف الهجوم، فيما خرج مسؤولون أميركيون من المناقشات بانطباع بأن نتنياهو «مهتمّ بتنفيذ هذا الهجوم قبل الانتخابات». غير أن الرواية التي قدّمها نتنياهو إلى قادة الأجهزة الأمنية تنسب المبادرة إلى ترامب، الذي ساله، بحسب تلك الرواية، عمّا «إذا كانت إسرائيل ستشارك في العملية». وترافق ذلك مع نفي مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلي محاولة الأخير دفع الرئيس الأميركي إلى تجديد الحرب قبل الانتخابات، ثمّ إعلان نتنياهو شخصياً، في مقابلة مع «إذاعة الجيش»، أن المبادرة إلى ضربة في التوقيت الحالي «غير ملائمة لنا».

ووفق تقرير رافيد، «طلب ترامب الاستعداد للهجوم، لكنه لم يعطِ التزاماً نهائياً» به، فيما تحدثت مصادر عن «تبدّل موقفه وتراجع حماسته بعد ميل أولي إلى تأييد التحرّك العسكري». كذلك، تحدّث التقرير عن تباين داخل «البيت الأبيض» بين تأييد وزير الدفاع والقيادة المركزية استئناف العمليات الواسعة، وتفضيل معظم مستشاري الرئيس مواصلة الضغط الاقتصادي في الوقت الحالي. ومن جهته، ذكر المعلّق العسكري، يوسي يهوشواع، أن «الطرفين توصّلا إلى تفاهم يقضي بأن يكون أي استئناف للحرب مشتركاً، وأن يبقى قرار توقيته في يد ترامب». ومع أن هذا التفاهم لم يُعلن رسمياً، فإنه يتقاطع مع تقدير نقله موقع «واينت» عن أن «إسرائيل لن تتحرّك من دون موافقة أميركية». وعلى أيّ حال، لا تبدو الحاجة العسكرية إلى الهجوم محسومة؛ إذ نقل المراسل العسكري لـ«القناة 12»، نير دفوري، أن «أجهزة الاستخبارات لا ترى تغيّراً يبرّر عملية إسرائيلية». أميركية في الأسابيع المقبلة، وذلك رغم متابعة تجارب صاروخية بالستية أجرتها إيران». ووصف التقرير إعادة بناء المنظومة الصاروخية الإيرانية بأنها «بطيئة وجزئية»، مرجّحاً أن تكون التجارب، أيضاً، «رسالة ردع».

ويمتدّ الشك أيضاً إلى نتائج أيّ جولة جديدة. ففي تقرير نشره «واينت»، نقل إيتمار أيخنر عن مصدر إسرائيلي تقديراً بأن «تكرار نمط الضربات السابقة لن ينتج واقعاً مختلفاً» وأن «تحقيق نتيجة جديدة يتطلّب تحرّكاً برياً أميركياً». وبحسب المصدر نفسه، فإن «العودة إلى الأسلوب ذاته قبل الانتخابات الأميركية قد ترتدّ على ترامب سياسياً». كما رجّح مسؤول أمني ألّا تبادر إسرائيل إلى الهجوم قبل انتخاباتها، وإن استمرّت في رفع التأهّب لاحتمال تعرّضها لضربة إيرانية. وتتّصل هذه التحفّظات بقدرة إيران على التكيّف مع الخسائر التي لحقت بها، والإبقاء على وسائل ضغط لا تتطلّب استعادة كامل قدراتها السابقة. ففي تحليل نشره «ماكو» العبري، رأى شاي ليفي أن «طهران تغيّر أساليب استهداف الملاحة، وتبحث عن بدائل للمنظومات المتضرّرة، وتوزّع قدراتها بما يصعّب القضاء عليها بضربة واحدة». وبيّن أن «تعويض وسائل الرصد بمراقبين في قوارب صغيرة، وتغيير وتيرة الهجمات وأدواتها، واستخدام ساحات أخرى لزيادة كلفة المواجهة، يتيح لإيران مواصلة الضغط على الولايات المتحدة وحلفائها».

ناقش نتنياهو، مع ترامب، احتمال تنفيذ «عملية مشتركة واسعة تشمل أهدافاً عسكرية ومنشآت نووية» (مت الويب)

وإلى جانب ما تقدّم، تؤدي حساسات الانتخابات الإسرائيلية المنتظرة خلال أسبوعين، دوراً في تقييد قرار الحرب. إذ بحسب ما أورده رافيد، فإن رئيس الأركان، إيال زامير، ناقش مع رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، دان كين، «احتمال أن يؤدّي الردّ الصاروخي الإيراني إلى تأجيل الاقتراع، إلى جانب احتمال تضعضع الثقة بالجيش إذا نُظر إلى الهجوم بوصفه مناورة سياسية لمصلحة نتنياهو». وفي المقابل، أكّد وزير الأمن، يسرائيل كاتس، أن «القرارات العسكرية ستُتّخذ وفق الاحتياجات الأمنية»، فيما تدرس «لجنة الانتخابات» الإسرائيلية سيناريوات طوارئ تشمل إطلاق صواريخ يوم التصويت. ولكن استمرار كوابح الحرب لا يضمن بقاء احتمالات التصعيد تحت السيطرة. إذ يتكرّر في التقديرات الإسرائيلية القلق من أن «تفسّر طهران التهديدات والاستعدادات باعتبارها مقدّمة لضربة وشيكة، فتسعى إلى استباقها».

(الأخبار)

تصعيدٌ متسارع ضدّ إيران

بريطانيا تساند حملة «الشيطنة» الأميركية

لندن - **سعيد محمد**

يتصاعد التوتّر البريطاني - الإيراني على خلفية حادثة قاعدة «فيرفورد» الجوّية، التي ربطها رئيس جهاز الاستخبارات الداخلية البريطانية «MI5»، كين ماكالوم، بتطوّر إيراني نوعي نحو استهداف المُنشآت العسكرية، في وقت استدعت فيه طهران السفير البريطاني لديها، مُطالبةً لندن بتقديم الأدلّة التي تستند إليها اتهاماتها، ومحذّرةً من احتمال إعادة النظر في العلاقات الثنائية. وجاءت تصريحات ماكالوم بعد يوم من قرار الحكومة البريطانية فرض عقوبات جديدة على شخصيات إيرانية، وإعلانها أن تقييمها يرجّح أن تكون الحادثة من إيحاء «الحرس الثوري الإيراني». وفي حين تُواصل «شرطة مكافحة الإرهاب» تحقيقها في ملابسات ما جرى قرب القاعدة أواخر أيلول الماضي، قال ماكالوم، في عرضه السنوي للتهديدات الأمنية التي تتعرّض لها البلاد، إن العام الحالي شهد اتّساع طموحات إيران نحو أهداف أخطر، بينها المواقع العسكرية، لافتاً إلى أن واقعة «فيرفورد» ليست حالة منفردة، بل توجد وقائع أخرى مشابهة لها في بريطانيا وخارجها، متحدّثاً عن أن عمليات مرتبطة بإيران أدّت إلى أكثر من خمسين اعتقالاً في المملكة المتحدة خلال الاثني عشر شهراً الماضية. وفي تصريحات لاحقة نقلتها وكالة «رويترز»، أبدى ماكالوم تحفّظاً على قدرة الشبكات الإجرامية والوكلاء المستخدمين داخل بريطانيا على تنفيذ هجمات مُعقّدة بالمُسيّرات، قائلاً إن ما ظهر من قدراتهم خلال السنوات الأخيرة كان أدنى بكثير من هذا المستوى، مع إقراره بخبرة «الحرس الثوري» - الذي صنّفته بريطانيا، في تموز الماضي، هيئة تهدّد الأمن القومي، وجرّمت مساعدته وبعض أشكال دعمه - في استخدام تقنيات أكثر تطوّراً في مناطق أقرب إلى إيران.

وكان رئيس الوزراء، أندي بيرنهام، أبلغ مجلس العموم بأن تقييم الحكومة يرجّح بدرجة كبيرة مسؤولية «الحرس» عن حادثة «فيرفورد»، متعهّداً بتشديد الإجراءات ضدّ الشبكات الإجرامية ومصادر تمويلها وفرض عقوبات إضافية عليها. وفيما أعلنت وزيرة الداخلية، شبانة محمود، في بيان أمام البرلمان في اليوم نفسه، أن التقييم يشير إلى شخص معروف لدى السلطات، وقُدّم في إيران، بوصفه المُنسّق المُحتمل للحادثة، من دون الكشف عن هويّته أو تفاصيل الأدلّة التي تستند إليها الحكومة، أصدر وزير الخارجية، إد ميليباند، بياناً قال فيه إنه تمّ استدعاء سفير إيران في لندن لـ«إعادة التأكيد أن محاولات إيران المستمرّة لتقويض أمن المملكة المتحدة وشركائها الدوليين، من خلال شبكاتها الإجرامية وجماعاتها بالوكالة والأنشطة (الخبيثة) المدعومة من الدولة، أمر غير مقبول». كذلك، نقلت صحف لندن عن ستيفن دوغتي، وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط، أنه أبلغ السفير الإيراني، سيد علي موسوي، بأن «المملكة المتحدة لن تتسامح مع الترهيب». وفي المقابل، أعلن موسوي «رفضه القاطع» لتلك الاتهامات، حائثاً الجانب البريطاني «على الامتناع عن إطلاق تصريحات غير مُثبتة»، مؤكداً أن إيران مُستعدّة للتعاون مع السلطات البريطانية المعنيّة بالتحقيق، وأنها عرضت سلفاً مثل هذا التعاون. وسبق أن أصدرت السفارة الإيرانية في لندن بياناً دانت فيه «بشدّة التكهّنات غير المبرّرة والخبيثة»، محذّرةً من أن مثل هذه الادّعاءات من شأنها تغذية «رهاب إيران».

في الأثناء، أعلنت وزارة الخارجية البريطانية أنها فرضت عقوبات على روح الله يزدّغندي، رئيس عمليات مكافحة التجسّس في «الحرس الثوري»، تشمل تجميد الأصول، وحظر السفر، والمنع من تولّي إدارة شركات. كما فرضت عقوبات على شهرام علي رضا تمرزاده جكي، المُتّهَم بتزعّمه شبكة إجرامية يُنسب إليها استهداف معارضين إيرانيين. وبحسب زعم ميليباند، فإن عليهما كان ينوي التهديد أو التخطيط أو تنفيذ هجمات في الخارج». وتزافقت الإجراءات البريطانية مع إصدار 29 دولة، بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا ودول أوروبية، بياناً مشتركاً دانت فيه «الأنشطة العنيفة» المنسوبة إلى إيران، مُعلنةً عزمها تعزيز التنسيق في ما بينها «لحماية السيادة والمجتمعات ومحاسبة المسؤولين» عن تلك الأنشطة. في المقابل، استدعت الخارجية الإيرانية السفير البريطاني لدى طهران، هوغو شورتر، مُبلغةً إيّاه بأنها ستعيد النظر جدّياً في العلاقات الثنائية إذا ما استمرّت الاتهامات من دون تقديم ما يدعمها.

يُذكر أن الولايات المتحدة سحبت، بداية الشهر الحالي، 12 قاذفة استراتيجية من طراز «B-1» من قاعدة «فيرفورد» الجوية الملكية في غلوستر شير (160 كيلومتراً شمال غرب لندن)، إثر ما زعمت السلطات البريطانية أنه هجوم «إرهابي» ضدّ القاعدة تمّ إبطاله. ولم تتّضح بعد تفاصيل التهديد المزعوم، وإن كان مسؤولون أميركيون تحدّثوا إلى «نيويورك تايمز» عن ما قالوا إنها «مؤامرة مُستوحاة» من هجوم جريء شنّته أوكرانيا ضدّ روسيا العام الماضي، باستخدام مُسيّرات متطوّرة الحقت أضراراً بما لا يقلّ عن اثنتي عشرة طائرة - بما فيها قاذفات استراتيجية قادرة على حمل رؤوس نووية - في قواعد في موسكو، ووسط البلاد، واقصى الشمال الروسي. وفي حين جرى الحديث عن أن أمري «فيرفورد» تلقّوا معلومات عن هجوم مُحتمل بطائرة من دون طيّار على القاعدة، كجزء من «مؤامرة» إيرانية مُعقّدة ومتعدّدة الجوانب لضرب الطائرات وقتل بعض من عدّة مئات من الجنود الأميركيين الذين يتمركزون فيها، نقلت صحف لندن عن فيكي إيفانز، المُنسّقة العليا لـ«شرطة مكافحة الإرهاب» البريطانية، قولها: «لا يزال هذا التحقيق جارياً، وفرقنا المُتخصّصة تُواصل متابعة عدّة خيوط تتعلّق بالظروف المحيطة بالحادثة».

وكانت إيران حذّرت، في تموز الماضي، على لسان وزارة الخارجية و«الحرس الثوري»، من أن قواعد سلاح الجو الملكي البريطاني التي تقلع منها الطائرات الأميركية لقصف إيران، ستكون «هدفاً مشروعاً» لقواتها. وقبل أربعة أيام من حادثة «فيرفورد»، قالت مؤسّسة رصد استخباراتي إن موقعاً إعلامياً مدعوماً من إيران نشر تعليقات ليحيى رحيم صفوي، القائد الأعلى السابق لـ«الحرس»، دان فيها أوروبا باعتبارها «مركزاً لوجستياً» للعدوان الأميركي، مذكّراً بوجود قواعد جوية تستخدمها القوات الأميركية لشنّ الهجمات على إيران، بما في ذلك «رامشتاين» في ألمانيا، و«أفيانو» في إيطاليا، و«فيرفورد». وإذ بدا القلق يتصاعد وقتذاك في أوساط المسؤولين في جميع أنحاء أوروبا، نُقل عن مسؤول أميركي رفيع أن إسرائيل أبلغت ألمانيا بأن القواعد الأميركية هناك مُعرّضة لخطر متزايد من قِبل «الحرس» أو واجهات له، مشيرةً بشكل خاص إلى قاعدتَي «سبانغدالم» و«رامشتاين».

الحدث

وجهة نظر

عقد من الفشل السعودي في اليمن

لقمان عبد الله

يُعدّ الفشل الاستخباراتي السعودي في اليمن، أحد أبرز وجوه الإخفاق الذي لازم مسار الحرب منذ اندلاعها عام 2015. ولا يُقصد بهذا الفشل تكرار الثغرات التكتيكية والميدانية، أو الوقوع في الفخاخ وعمليات التضليل التي تنفّذها «أنصار الله»؛ فالولايات المتحدة نفسها لم تكن بمنأى عن تلك الثغرات خلال حملاتها الجوية على البلاد. لكن، ورغم مرور أكثر من عقد على الحرب، لا تزال المملكة عاجزة عن تجاوز الإخفاق الاستخباراتي، أو بناء منظومة قادرة على توفير فهم دقيق لتعقيدات الساحة اليمنية، وتحوّلاتها الميدانية، وموازين القوى الفعلية فيها؛ وذلك ما يعزوه البعض إلى النظرة الاستعلائية تجاه اليمن، التي أفضت إلى التقليل من قدرات الأخير وإمكاناته.

بالنسبة إلى المعركة الأخيرة، لا يمكن القول إن السعودية فوجئت بها؛ إذ إن قيادة صنعاء، رأت، على مدى أسابيع سبقت اندلاعها، على توجيه تحذيرات علنية، وأخرى عبر الوسطاء، مفادها أن استمرار الامتناع عن تنفيذ «خريطة الطريق» سيدفع نحو فرضها بالقوة العسكرية. أمّا على مستوى القدرات والاستعدادات العسكرية، فقد شهدت الأشهر التي سبقت الحرب، تحرّكات يمنية واسعة في مجالَي التجنيد والتدريب، في حين أُجريت مناورات شملت مختلف أنحاء البلاد، وتخلّلتها محاكاة لتكتيكات استُخدمت لاحقاً في المعارك، وبالاعتماد على أنواع الأسلحة نفسها التي ظهرت في المواجهات الحالية. وبحسب تقرير لصحيفة «نيويورك تايمز»، فقد نبّه طارق صالح، قبل أسابيع من سقوط الساحل، الرياض، إلى التحرّكات العسكرية التي كانت تهدّد مواقع قواته، متوقّعاً أن تتحرّك «أنصار الله» في اتجاه مضيق باب المندب، ومطالباً بتقديم دعم جوي سعودي ومساندة تقنية لمواجهة اتصالات القوات المهاجمة. كما أكد التقرير أن مسؤولين أميركيين زوّدوا السعودية بمعلومات استخباراتية في الاتجاه نفسه.

السعودية لم تستطع إلى الآن الإقلاع عن التعويل على الولايات المتحدة

ولا يقتصر الإخفاق الاستخباراتي السعودي على العجز عن تقدير حجم التحشيدات العسكرية، بل يمتدّ إلى عدم استيعاب حجم التطوّر الذي شهدته الصناعات العسكرية اليمنية، كمّاً ونوعاً. ورغم نجاح حلفاء المملكة في اعتراض بعض الشحنات التي تحمل مكوّنات مرتبطة بتطوير الصواريخ والطائرات المسيّرة والتقنيات الاستخباراتية، إلا أن الرياض أغفلت كلّ ذلك. كما أن السعودية التي استطاعت استقطاب قوى سلفية جنوبية، من مثل «العمالقة»، وأنشأت أخرى على رأسها «درع الوطن»، لم تنجح، في نهاية المطاف، في الحفاظ على شبكة التحالفات التي بنتها الإمارات، خلال السنوات الماضية.

أمّا الخلل الأكبر في الاستراتيجية السعودية، فيتمثّل في استمرار الرهان على المظلّة الأميركية، رغم التجارب المتكرّرة التي كشفت محدوديتها. ومع أن الامتناع عن التحرّك لدعم المملكة في المعركة الحالية، كان أمراً وارداً بقوة، نظراً إلى تورّط واشنطن في حرب مع طهران، وعدم قدرتها على المجازفة بالانخراط في حرب أخرى -وهذا ما ينطبق على الأوروبيين أيضاً، لأسباب تتّصل بالمخاوف من اتّساع رقعة الحرب وتكاليف الانخراط فيها-، فإن السعودية لم تستطع إلى الآن الإقلاع عن التعويل على الولايات المتحدة، وإن بدأت منذ زمن محاولات تنويع شراكاتها الاستراتيجية.

الحدث

إعادة تدوير سعودية لمقترحات قديمة
صنعاء ترفض طلب الرياض هدنة مؤقّتة

صنعاء - **رشيد الحداد**

على وقع الضربات اليمنية التي استهدفت مقرّ شركة «أرامكو» في منطقة الظهران، ومصافي الرياض، ومطار «الملك فهد» في الدمام، أمس، طلبت الرياض مجدّداً خفض التصعيد العسكري مع صنعاء. وإذ تقرأ الأخيرة ذلك بوصفه محاولة من جانب المملكة لترتيب المزيد من أوراقها العسكرية، والاستعداد لجولة جديدة من الصراع، فهي رفضت الطلب المذكور، مجدّدة شروطها لوقف إطلاق النار، وعلى رأسها رفع الحصار السعودي عن اليمن. وعلمت «الأخبار»، من مصادر، أن السعودية طلبت مجدّداً خفض التصعيد من الطرفَين لمدّة شهر، على أن تبدأ مفاوضات حول «خريطة الطريق» المتّفق عليها أواخر عام 2023. ووفق المصادر، فإن الطلب السعودي، الذي قُدّم عبر سلطنة عمان، ينصّ على أن تتولّى الأخيرة الترتيب لجولة مفاوضات جديدة بين «أنصار الله» والحكومة الموالية للرياض؛ وهو عرض سبق أن رفضته صنعاء التي تطالب النظام السعودي بتنفيذ التزاماته، كطرف رئيس في العدوان على اليمن، لا كوسيط.

طلب الهدنة السعودي جاء بعد تكثيف صنعاء استهدافها منشآت «أرامكو» ومطارات المملكة

وجاءت هذه المحاولة في أعقاب فشل وساطات صينية وإيرانية، خلال الأيام الماضية، في إنهاء العمليات الجوية المتبادلة بين صنعاء والرياض.

وكانت أكدت وكالة الأنباء السعودية «واس»، الأحد الماضي، أن وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، أبدى استعداد بلاده للمساعدة في بدء محادثات بين السعودية و«أنصار الله»، وذلك خلال اتصال هاتفي مع نظيره السعودي، فيصل بن فرحان، بحثا خلاله التصعيد الأخير في المنطقة والجهود المبذولة بشأنه -وفقاً لوزارة الخارجية السعودية-. إلا أن وزارة الخارجية الإيرانية أعلنت، في بيان، أن عراقجي أبدى، خلال الاتصال، قلقه بشأن تصاعد التوتّرات بين صنعاء والرياض، مؤكداً أن الإصرار على النهج العسكري، وتجاهل الحلّ السياسي، من شأنهما زيادة تعقيد الوضع الراهن.

وفي حين تحدّثت مصادر دبلوماسية خليجية عن فشل محاولة قادتها باكستان أيضاً، خلال اليومَين الماضيَين، لخفض التصعيد، أكدت مصادر مقرّبة من «أنصار الله» أن السعودية دفعت، قبيل موعد انعقاد «مؤتمر الطاقة العالمي» في الرياض، بعدد من الوساطات الإقليمية والدولية، بما في ذلك عبر الصين، وطلبت هدنة لمدّة 5 أيام فقط، إلا أن الطلب قوبل بالرفض من قِبل صنعاء، التي ترى أن وقف التصعيد الحالي مرهون بتنفيذ الرياض مطالبها، الممثّلة برفع الحصار عن المطارات اليمنية، وإنهاء القيود المفروضة على سلاسل الإمداد المتّجهة إلى موانئ اليمن، وصرف رواتب موظفي الدولة من مبيعات النفط المحتجَزة في البنوك السعودية، وتنفيذ ما تضمّنته «خريطة الطريق» الأممية من بنود إنسانية، كإنهاء معاناة الأسرى والمعتقلين، وفتح الطرقات المغلقة بين المحافظات، والتفاوض حول إنهاء الانقسام المالي والنقدي.

وكان أكد عضو المجلس السياسي في «أنصار الله»، محمد البخيتي، تلقّي الحركة، عبر إيران، عروض هدنة مؤقّتة مع السعودية، رافضاً تجزئة الحلول وتنكّر الرياض لدورها كطرف رئيس في الصراع.

وبحسب مصدر سياسي في صنعاء، تحدث إلى «الأخبار»، فإن «أنصار الله»، برفضها العروض السعودية غير المنطقية، لا تغلق أبواب الحلول السياسية، بل هي ترحّب مبدئياً بأيّ وساطة، بشرط وقف العدوان ورفع الحصار عن اليمن. واعتبر المصدر أن «إنهاء الحرب والحصار من قبل الطرفَين مصلحة سعودية قبل أن يكون مصلحة يمنية، لا سيما في ظلّ تغيّر موازين القوى، إلا أن إصرار السعودية على التنكّر لعدوانها على الشعب اليمني، وحصارها له على مدى 12 عاماً، سيقوّض أيّ جهود إقليمية أو دولية تُبذل لوقف التصعيد الحالي».

ويتزامن الحراك الدبلوماسي مع اتّساع رقعة العمليات العسكرية اليمنية ضدّ المنشآت العسكرية والاقتصادية والمطارات الدولية السعودية. ووفقاً لمراقبين، فإن العمليات التي نفّذتها قوات صنعاء بواسطة الصواريخ البالستية والمجنّحة والطائرات المسيّرة، ضدّ مطارات «الملك خالد» في الرياض و«الملك عبد العزيز» في جدة و«الملك فهد» في الدمام، وأبها، وجيزان، ونجران، وبقيق، ضاعفت الضغوط العسكرية والاقتصادية على الرياض، وأظهرت فشل منظومات الدفاع الجوي التي استقدمتها السعودية لحماية مطاراتها الرئيسة، التي تستقبل يومياً أكثر من 1350 رحلة جوية. وأشار هؤلاء إلى أن «أنصار الله» استطاعت إغلاق أجواء المملكة في غضون أسبوع واحد فقط، وإحداث شلل شبه كلّي للحركة الجوية فيها، فضلاً عن أن تحذيراتها المسبقة قوبلت باستجابة عدد كبير من شركات الطيران الدولية التي أعلنت تعليق عملياتها.

وفي حين أكدت «أنصار الله» عزمها إطباق الحصار الجوي على المملكة وتثبيت هذه المعادلة، نصح مصدر عسكري يمني، مساهمي شركة «أرامكو» بسرعة التخلّص من أسهمهم، كي لا يتعرّضوا لخسائر في الأيام المقبلة. وجاء هذا بعد إعلان قوات صنعاء أنها ستكثّف عملياتها ضدّ منشآت «أرامكو» ردّاً على التصعيد العسكري السعودي، وذلك وفق ما جاء على لسان المتحدث باسم تلك القوات، العميد يحيى سريع، الذي أعلن استهداف مطار «الملك خالد»، ومصافي «أرامكو» في الرياض، ومقرّ «أرامكو» في الظهران، أمس.

وكانت نقلت وسائل إعلام سعودية عن المتحدث باسم «التحالف»، تركي المالكي، تأكيده تعرّض السعودية لأوسع هجوم جوي من قبل «الحوثيين»، بنحو 14 صاروخاً بالستياً ومجنّحاً، إضافة إلى عدة طائرات مسيّرة.

لحظة استسلام مقاتل من الفصائل الموالية للسعودية لقوات «أنصار الله» في تعز (أ ف ب)

نهاية زمن «أبو يمن»: هكذا أصبحت صنعاء ندّاً

حسين إبراهيم

«أبو يمن»، تسمية اعتاد من يستهترون باليمنيين، إطلاقها عليهم، باعتبارهم مِن أفقر شعوب هذه المنطقة. والتسمية تلك تَشيع في السعودية أكثر من غيرها، حيث العدد الأكبر من العاملين اليمنيين في الخارج، وهي الحال الطبيعية بين بلد غني وآخر فقير مجاور، في كلّ أنحاء العالم، من أميركا والمكسيك إلى أوروبا وشمال أفريقيا. لكن في الحال اليمنية بالذات، لم يعُد اليمني بالنسبة إلى السعودي «أبو يمن»، بل صار ندّاً بالمعنى السيادي للكلمة، بعد كلّ ما حصل منذ الحرب التي شنّها «التحالف العربي» بقيادة السعودية على هذا البلد عام 2015. هذا التوصيف لم يأتِ من جانب أحد مؤيّدي حركة «أنصار الله»، وإنما من المعارض السعودي، عمر بن عبد العزيز، المقيم في الولايات المتحدة، والمؤيّد لجماعة «الإخوان المسلمين».

قبل ذلك، ظلّت حال السياسة اليمنية مثل حال العمالة. وإذا كان من مشهد يعبّر عن هذا الواقع، فهو توقيع «معاهدة جدة» لترسيم الحدود بين البلدَين عام 2000، حين أرغم الملك الراحل فهد، في حينه، الرئيس الراحل، علي عبدالله صالح، على توقيع تلك الاتفاقية، كما أرادها. ومع أن «أنصار الله» لا تنبش قضية الحدود حالياً، وربّما لن تفعل أبداً، وعلى الرغم أيضاً من أن مطالب الحركة تدنو بكثير عن ذلك، وتتلخّص في رفع الحصار، ووقف التدخّل السعودي في الشأن اليمني، إلّا أن الرياض ما زالت تُكابر، وترفض هذه المطالب البسيطة. ومردّ المكابرة تلك، إلى أن المملكة، على ما يبدو، لم تتقبّل حقيقة أنه يتحتّم عليها أن تتحلّى بالتواضع في التعامل مع الجار الشمالي. ولعلّه ها هنا يكمن المأزق السعودي، وسرّ عدم القدرة على إلحاق الهزيمة بصنعاء، رغم استدعاء كلّ من يمكن استدعاؤه في العالم، وشراء كلّ من يمكن شراؤه، للمشاركة في الحرب، في حين أن اليمني لم يطلب مساعدة أحد، ولم يستنجد بأحد.

ما أعطته السلطة الحاكمة في صنعاء حالياً، لليمني العادي، هو الكرامة، بدءاً من فرض سياسة خارجية قائمة على عدم الخضوع، عند السيطرة على العاصمة عام 2014، وصولاً إلى إسناد قطاع غزة، ومن ثم تمكّنها من منع الولايات المتحدة وإسرائيل من تحقيق أيّ من أهدافهما التي وضعتاها لعدّة حملات بحرية وجوية أطلقتاها في الأعوام الثلاثة الماضية. ولعلّ هذا ما دفع بالرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى الاعتراف بقدرة اليمنيين على القتال، والانسحاب من الحرب معهم، وترْك إسرائيل وحدها في المعركة.

الحوثي عرف كيف يجعل دولاً كالصين وروسيا تستفيد منه في صراعاتها العالمية

اليمني فقير في كلّ الأحوال، ومن الطبيعي، والحال هذه، أن يختار أن يكون فقيراً بكرامة، على أن يكون فقيراً مُضطرّاً إلى قبول تعامل الجيران معه بفوقية. ولذلك، فإن الأمر لا ينطبق على اليمنيين الموالين لـ«أنصار الله» فحسب، وإنما ينسحب حتى على الكثير من المعارضين للحركة الذين يتفاخرون بما فعلته بلادهم تحت سلطة الحركة.

لكنّ الأهمّ هو أن «أنصار الله» تملك خبرة سياسية إلى جانب القوة العسكرية، وتتمتّع بالاستقلالية اللازمة لاتّخاذ القرارات المناسبة لها. ومن يستمع إلى خطابات قائدها، عبد الملك الحوثي، يدرك تلك الحقيقة. هو لا يبالغ في رفع السقوف، لكنه يصرّ على تحقيق الهدف الذي يحدّده. وحتى بعد الغارات السعودية التي يصفها اليمنيون بالهستيرية، خرج ليعلن مطالبه المُتمثّلة برفع الحصار، ويقدّمها بصورة تجعل حتى عدوّه غير قادر على إنكار أحقّيتها. وفي الوقت نفسه، كانت قواته على الأرض تردّ بالشدّة المناسبة؛ وحين بدأت معركة السيطرة على الساحل الغربي، بقيت «أنصار الله» أياماً عدة متكتّمة على مُجريات المعركة، ولم تُصدِر بياناً واحداً في شأنها، رغم التقدّم الكبير الذي حقّقته خلالَها. أمّا عندما سيطرت على مضيق باب المندب، فأرسلت تطمينات في كلّ الاتجاهات بأن المضيق مفتوح أمام الجميع، باستثناء السعودية، وسحبت بذلك أيّ مُبرِّر لتدخل خارجي ضدّها. أيضاً، بعد التقدّم الذي حقّقته في تعز، واقتراب سقوط المدينة نفسها، أرسلت، بشكل غير مباشر، تطمينات إلى الجنوبيين بأن قواتها لن تدخل المحافظات الجنوبية، وذلك لمعرفتها بأن القسم الأكبر من هؤلاء يرفضون الانخراط في معارك الشمال، ويعتبرون أن تلك ليست قضيّتهم، بل يدعون الفصائل التي تورّطت في القتال مع الرياض، من مثل «العمالقة»، إلى ترك المعركة. لكنّ ثمّة عاملاً حاسماً آخر، ما كان يمكن كسب تلك المعارك من دونه. فالحوثي عرف كيف يجعل دولاً كالصين وروسيا تستفيد منه في صراعاتها العالمية، وذلك إلى الحدّ الذي يدفعها إلى تزويده بتكنولوجيا الصواريخ الفرط صوتية، والمعلومات الخاصة بتحديد الأهداف. والمساعدة هذه هي ما مكّنه من الوصول إلى الموقع الذي يحتلّه الآن.

أميركا في اليمن
بحثاً عن «وكيل» لإسناد السعودية

يحيى دبوق

يسلّط إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، احتمال أن يطلب من تركيا تدخلاً عسكرياً إلى جانب السعودية في اليمن، الضوء على معضلة أميركية - سعودية مشتركة. ذلك أن الولايات المتحدة تريد ضمان أمن المملكة من دون أن تتحمّل كلفة تدخّل مباشر في الحرب، من شأنه أن يشتّت جهدها العسكري والسياسي المُركّز حالياً على إيران - كونه سيؤدّي إلى توسيع نطاق الانخراط العسكري واستنزاف الموارد وتقييد هامش المناورة -، وخصوصاً في ضوء عدم نجاح الضربات الأميركية السابقة، التي وجّهت بها إدارة ترامب في اليمن، في تحقيق أهدافها.

وإذ يؤكّد الإعلان الأميركي، إلى جانب ما تَقدّم، القصور السعودي دفاعاً وهجوماً، ومحدودية تأثير المساندة الاستخبارية واللوجستية الأميركية المُقدَّمة إلى المملكة حتى الآن، فهو يُظهِّر في الوقت نفسه حاجة الولايات المتحدة إلى تمكين السعودية من وقف الهجمات عليها، باعتبار ذلك مصلحة أميركية مرتبطةً بمسار الحرب الأوسع مع إيران، التي لم تنتهِ بعد، والتي لا تلوح في الأفق مؤشرات واضحة إلى قرب انتهائها في المدى المتوسط. أيضاً، يُقِرّ الإعلان الأميركي، ضمناً، بمحدودية الرهان على تدخّل إسرائيلي إلى جانب الرياض ضدّ قوات صنعاء، سواء من حيث القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة، أو من حيث مُلاءمة الأدوات العسكرية الإسرائيلية لطبيعة المواجهة في اليمن، إذ إن القدرة على إلحاق الضرر بحركة «أنصار الله» من خلال العمليات الجوية والضربات عن بعد التي تعتمد عليها إسرائيل، لا تعني بالضرورة القدرة على إنهاء «التهديد» الذي تمثّله الحركة، أو توفير أمن مُستدام للسعودية.

في حال رفضت أنقرة تولّي «المهمّة»، سيجد الرئيس الأميركي نفسه أمام ثلاثة خيارات

على أن تطلّع الولايات المتحدة إلى إيكال المهمّة التي لا تريد هي التورّط فيها، والمتمثّلة في منع «أنصار الله» من مواصلة استنزاف السعودية وتهديد الملاحة والتأثير في أسواق الطاقة، إلى قوّة إقليمية حليفة لها، لا يبدو متطابقاً تماماً مع تشخيص تركيا لمصالحها. فأنقرة ليست، في نهاية المطاف، مجرّد أداة في الاستراتيجية الأميركية، ولها حساباتها الخاصة في تقدير كلفة الانخراط في اليمن وجدواه وتداعياته. ووفق ما يرد من تركيا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فإن دخول الأولى في «حلف مكّة» لا يعني استعدادها لشنّ عمليات هجومية في اليمن قد تعرّض مصالحها لمخاطر، وتعقّد علاقاتها الحساسة مع إيران، وتحمّلها أعباء حرب لا تملك تحديد أهدافها ولا شروط إنهائها.

وعليه، لا يُتوقّع أن يذهب طرح ترامب الجديد أبعد من طرحه السابق في خصوص تدخّل سوريا، بقيادة أحمد الشرع، في لبنان لمواجهة «حزب الله»، والذي بقي حبراً على ورق. ورغم عدم التماثل بين الحالتَين لناحية القدرات والمصالح، فهما تعكسان نمطاً متكرّراً في تفكير إدارة ترامب، قائماً على افتراض أن الحلفاء مجرّد «أدوات» تتحرّك بقرار من واشنطن، وانطلاقاً من ميزان الكلفة والجدوى الذي تحدّده الأخيرة. ومع ترجيح رفض تركيا تولّي المهمّة في اليمن نيابةً عن الولايات المتحدة، فسيجد الرئيس الأميركي نفسه أمام ثلاثة خيارات: انخراط عسكري مباشر لا يريده؛ أو استمرار الهجمات بلا أفق للحسم، مع ما يعنيه ذلك من استنزاف للرياض ولواشنطن معاً؛ أو البحث عن تسوية سياسية وأمنية ما قد تخفّف الضغط عن المملكة، وهو ما سيُعدّ انتصاراً صافياً لـ«أنصار الله»، لا على السعودية وحدها، بل على الولايات المتحدة أيضاً.

تقرير

«داعش» يضرب في الخواصر الرخوة
ثلاثة تحدّيات أمنية أمام سوريا

عامر علي

في واحدة من أعنف الهجمات التي استهدفت قوات الأمن التابعة للسلطات الانتقالية خلال الفترة الأخيرة، قُتل أربعة عناصر من أمن الطرقات وأصيب 6 آخرون، بعدما استهدف مسلّحون مجهولون دوريّتَين كانتا تقلّانهم، قرب مدينة السلمية في ريف حماة وسط البلاد. وجاء هذا الهجوم الذي ما زال، بحسب السلطات، «قيد التحقيق»، بالتوازي مع استمرار العمليات التي تتعرّض لها القوات الحكومية في مناطق مختلفة، سواء في الشرق (دير الزور) أو في الوسط والشمال. كما يأتي على وقع تعدّد مصادر التهديد، من استمرار انفلات السلاح، إلى تواصل نشاط خلايا تنظيم «داعش» وقدرتها على تنفيذ هجمات خاطفة، مروراً بوجود مقاتلين متشدّدين يعتبرون السياسة التي تتّبعها السلطات مخالفةً للمبادئ التي قاتلوا من أجلها.

وتنبع أهمية المنطقة التي شهدت الهجوم الأحدث، من وقوعها على الطريق الذي يربط ريف حماة الشرقي بالبادية، ومنها بمحافظتَي الرقة ودير الزور، ما يجعلها بمثابة «خاصرة رخوة» في وسط البلاد. كما تتميّز المنطقة بمساحات صحراوية وسهلية مفتوحة، استُخدمت خلال السنوات الماضية ممرّاً لتحرّك خلايا تنظيم «داعش»، ويصعب ضبطها بصورة كاملة، الأمر الذي يفتح الباب أمام تكرار الهجمات، ولا سيما في ظلّ محدوديّة قدرة السلطات على مراقبة تلك المساحات وتأمين الطرق الممتدّة عبرها. وعلى الرغم من عدم تبنّي «داعش» هجوم السلمية حتى الآن، فإن أسلوب التنفيذ الذي اعتُمد في الأخير يتقاطع مع نمط العمليات الذي اعتمدته خلايا التنظيم خلال الفترة الماضية، والقائم على الكمائن وإطلاق النار الخاطف واستهداف الدوريات والحواجز. وبحسب تقرير لـ«مركز عمران»، نفّذ «داعش»، خلال النصف الأول من عام 2026، نحو 71 عملية، استحوذ إطلاق النار على 59 منها، فيما استهدفت قرابة ثلاثة أرباع هجماته القوات والمؤسّسات العسكرية والأمنية.

كذلك، تزامَن الهجوم الجديد مع تصاعد التوتر بين السلطات ومجموعات من المقاتلين الأجانب، إذ أصدرت «فرقة الغرباء»، بقيادة عمر ديابي المعروف باسم «عمر أومسن»، في الثامن من الجاري، بياناً اتّهمت فيه السلطات بحشد آليات وقوات حول مخيمها قرب حارم في ريف إدلب، محذّرةً من اقتحام المخيم. وتَرافق هذا التطوّر مع استمرار حالة «الاستعصاء» في ملفّ المقاتلين الأوزبك، الذين يرفض قسم وازن منهم الاندماج في هيكلية الجيش الناشئ. وإلى جانب تحدّيَي الهجمات المُنظّمة وتمرّد الأجانب، يشكّل انتشار السلاح في البلاد تحدّياً حقيقياً للسلطات؛ إذ ذكرت إحصائية نشرها «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، في 12 تشرين الأول، أن المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات الانتقالية شهدت، منذ مطلع عام 2026، نحو 136 حالة اقتتال عائلي وعشائري، أسفرت عن مقتل 118 شخصاً وإصابة 239 آخرين، بينهم نساء وأطفال. كذلك، وثّق «المرصد السوري»، خلال يوم واحد، 20 حادثة اقتتال في خمس محافظات، أودت بحياة 19 شخصاً وأصابت 28 آخرين، وتخلّل بعضَها استخدامُ الرشاشات والقنابل اليدوية وقذائف «آر بي جي»، إلى جانب إحراق منازل وأعمال انتقامية أخرى.

في غضون ذلك، أجرت وزارة الداخلية تغييراً في قيادة الأمن الداخلي في محافظة اللاذقية؛ إذ عيّنت العميد نايف الإبراهيم قائداً للأمن في المحافظة، خلفاً للعميد عبد العزيز هلال الأحمد، من دون إعلان أسباب التغيير أو المهمّة الجديدة للأخير. وكانت المحافظة شهدت، خلال الأشهر الماضية، سلسلة من الاغتيالات والاعتداءات ذات الخلفية الطائفية، إلى جانب عمليات أمنية استهدفت مجموعات مسلّحة، قالت السلطات إنها مرتبطة بضباط في النظام السابق، أبرزها «سرايا الجواد»، فضلاً عن حملات اعتقال شملت عسكريين وطيّارين سابقين. وبينما قد يندرج التغيير في إطار إعادة توزيع القيادات، فإن غياب توضيح رسمي لأسبابه وأهدافه يفتح الباب أمام تساؤلات حول ما إذا كان يعكس انتقالاً إلى مقاربة أمنية جديدة في الساحل، أم محاولة لمعالجة قصور الأجهزة عن وقف جرائم القتل وضبط الخلايا المسلّحة وبناء الثقة مع الأهالي.

ويجيء ذلك في ظلّ تضارب في المعلومات حول استحداث جهاز أمني جديد في دمشق تحت اسم «جهاز أمن العاصمة»؛ إذ نقلت وسائل إعلام سعودية عن مسؤول عسكري سوري قوله إن الجهاز شُكّل بقيادة عبد العزيز هلال الأحمد، قائد الأمن السابق في اللاذقية، بهدف «تعزيز حماية دمشق وملاحقة الخلايا النائمة ومنع محاولات زعزعة الاستقرار». غير أن مصادر أمنية نفت، في تصريحات إلى «تلفزيون سوريا» المُقرّب من السلطات الانتقالية، استحداث أيّ جهاز جديد أو تعيين الأحمد على رأسه، مؤكّدةً أن الإدارات الأمنية بقيت على حالها، وأن الحديث عن «جهاز أمن العاصمة» لا يتجاوز إطار الشائعات. وزاد ما تَقدّم من حالة الضبابية المحيطة بالهيكلية الأمنية، التي كانت السلطات قامت بتأسيس ثلاث طبقات لإدارتها، هي: مجلس الأمن القومي برئاسة الرئيس الانتقالي أحمد الشرع، ويضمّ وزراء ومسؤولين أمنيين وعسكريين، ومكتب الأمن الوطني الذي يديره أنس خطاب - إلى جانب منصبه وزيراً للداخلية -، وجهاز الاستخبارات العامة الذي يرأسه عبد القادر طحان.

تزامُن الهجوم مع تصاعد التوتر بين السلطات ومجموعات من المقاتلين الأجانب (أ ف ب)

الكرة الآسيوية

دوري التحدّي الآسيوي بين معاناة السفر والمردود المجهول

الأنصار والنجمة في مسابقة دوري التحدّي الآسيوي، ورحلة صعبة لكل منهما لتمثيل لبنان، فهل تستحق هذه البطولة كل هذه المعاناة؟

22 ساعة احتاج إليها الأنصار للوصول إلى بوتان لخوض مباراته في دور المجموعات لمسابقة دوري التحدّي الآسيوي، ورحلة طويلة أخرى باتجاه العاصمة الطاجيكية دوشنبه عاشها النجمة للسبب عينه.

من هنا، وبعد نسختين من انطلاق هذه البطولة تُطرح إشكالية حول فوائدها ونجاحها، وهي التي أُطلقت لخلق مساحة تطوير للأندية المُشاركة فيها وتأمين الاحتكاك الخارجي لها.

أبرز النقاط الإيجابية في دوري التحدّي الآسيوي تتمثّل في منح الأندية فرصة للمنافسة خارج حدود بطولاتها المحلية، ما يضع لاعبيها أمام مدارس كروية مختلفة، ويتيح لأجهزتها الفنية اختبار قدراتها في ظروف تنافسية جديدة.

وتكتسب هذه الفرصة أهميتها بالنسبة إلى الأندية التي لا تملك الموارد المالية أو الخبرة القارّية التي تتمتع بها الأندية الكبرى، إذ إن المشاركة الآسيوية لا تعني فقط خوض مباريات إضافية، بل يمكن أن تساهم في رفع مستوى الانضباط التكتيكي، وتطوير إدارة المباريات، وتعزيز خبرة اللاعبين.

من كلفة المشاركة إلى عدالة الفرص

رغم أهمية الفكرة، لا تزال هناك تحدّيات ينبغي إخضاعها للتقييم، أبرزها الأعباء المالية والتنظيمية التي تتحمّلها الأندية، خصوصاً تلك التي تسافر لمسافاتٍ طويلة كما هو حال الأنصار والنجمة هذا الموسم، إضافةً إلى التفاوت في الإمكانات بينها، ما يخلق فرصاً أكبر لتلك التي تملك ميزانيات كبيرة على غرار الأندية الكويتية.

كما يستحقّ نظام المسابقة نفسه المراجعة الدورية، من حيث توزيع المجموعات، وآلية التأهّل، ومدى تحقيق التوازن بين ممثلي المناطق المختلفة، إذ كلّما تحسّنت هذه العناصر ارتفعت فرص ترسيخ مكانته ضمن منظومة كرة القدم الآسيوية، فإن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من إثبات جدوى الفكرة إلى تطويرها بشكل ملحوظ، وذلك انطلاقاً من رفع مستوى الحوافز المالية بما يساعد الأندية على تغطية تكاليف السفر والإقامة والاستعداد، ويمنحها مردوداً يتناسب مع حجم مشاركتها.

كذلك يُفترض دعم الأندية إدارياً عبر المساعدة في متطلبات والتنظيم والتسويق، بما يسهّل مشاركتها واستمرارها.

بمثله الأنصار البطل والنجمة الوصيف الكرة اللبنانية في دوري التحدي الآسيوي (طلال سلمان)

افضل من كاس الاتحاد الآسيوي؟

لا يمكن الجزم بأن دوري التحدّي الآسيوي هو أفضل من سلفه دوري كاس الاتحاد الآسيوي الذي حاز سمعةً جيّدة في القارة، وشاركت به الأندية الأسترالية حتى، لكن بعد نسختين تحت مسمّاه الحالي، يمكن اعتبار هذا الدوري تجربة تستحق المتابعة بعدما أتاح المجال أمام أندية من بيئات كروية مختلفة للوصول إلى المشهد القاري، وشهد نهائيين حُسما بعد وقتٍ إضافي، وتُوّج بلقبه فريقان من اتحادين مختلفين، وهما أركاداغ التركماني والكويت الكويتي.

لكنّ الحكم على نجاح دوري التحدّي الآسيوي لا ينبغي أن يكون متسرّعاً، إذ إن البطولة لن تحقّق أهدافها كاملةً بمجرد استمرار إقامتها أو تقديم مباريات نهائية مثيرة، بل عندما تصبح المشاركة فيها فرصة حقيقية لتطوير الأندية، وتحسين مواردها المالية، ورفع مستوياتها، وتوسيع قاعدة المنافسة الآسيوية.

وبين أهمية الخطوة الأولى والحاجة إلى التطوير، يبقى السؤال الذي ينبغي أن يحكم تقييم التجربة: هل يكتفي دوري التحدّي الآسيوي بمنح الأندية فرصة اللعب على المستوى القاري أم يستطيع أن يمنحها الأدوات اللازمة لتصبح أكثر قدرةً على المنافسة للانتقال إلى مستوى أعلى مستقبلاً؟

الإجابة عن هذا السؤال ستتّضح بصورة أفضل مع تراكم المواسم، لكنّ الوصول إليها يبدأ اليوم من خلال وضع هدفٍ أوّلي على غرار اعتبار المسابقة مدخلاً لجني الأرباح بالنسبة إلى الأندية المُشاركة فيها من أجل ارتقائها إلى مستوى متطلّبات التواجد في دوري أبطال آسيا 2 وتالياً دوري أبطال آسيا للنخبة حيث تتنافس أقوى أندية القارّة وأكثرها ثراءً.

(الأخبار)

22 ساعة احتاج إليها الأنصار للوصول إلى بوتان لخوض مبارياته

الكرة اللبنانية

افتتاح مؤتمر تحليل البيئة في كرة القدم للهواة

افتتح الاتحاد اللبناني لكرة القدم، بحضور رئيس الاتحاد هاشم حيدر وأعضاء اللجنة التنفيذية والأمين العام جهاد الشحف، مؤتمر عرض تحليل البيئة في كرة القدم للهواة في العالم بإشراف الاتحاد الدولي لكرة القدم وحضور المحاضرين الدوليين التونسي بلحسن مالّوش والمصري عمرو محب. ويقام المؤتمر على مدى يومين في فندق رامادا، حيث تمّ تخصيص اليوم الأول للاتحاد اللبناني على صعيد اللجنة التنفيذية والفريق العامل بالاتحاد.

أما اليوم الثاني، فهو مخصص للأندية والمدربين العاملين والأجهزة الفنية والإدارية في مجال كرة القدم للأكاديميات والهواة.

في اليوم الأول، تحدث المحاضر الدولي بلحسن مالّوش معبراً عن سعادته بوجوده في لبنان مرحّباً برئيس الاتحاد والأمين العام وأعضاء اللجنة التنفيذية. وأشار إلى أن هذا البرنامج يضم 85 اتحاداً محلياً، ولبنان أحد هذه الاتحادات وهو موجود في جميع برامج فيفا التطويرية.

ولفت إلى أن البداية كانت عبر برنامج تطوير المواهب TDS، ومن ثم وجد الاتحاد الدولي أنه من الضروري تطوير اللاعبين في سنّ مبكر، فتم تطوير البرامج بالتعاون مع المدرب الفرنسي أرسين فينغر ولبنان مشارك في هذه البرامج وقد طلب من الاتحاد الدولي إرسال مدّرب متخصّص في تطوير اللاعبين في سنّ مبكرة.

وأضاف مالّوش أن 1% من اللاعبين في العالم هم من المحترفين، في حين أن الأغلبية الساحقة من اللاعبين هم من الهواة، ومن هنا تبرز أهمية هذه البرامج، مع قيام الاتحاد الدولي بوضع هذه البرامج نتيجة عدم الاهتمام بالفئات العمرية في نسبة كبيرة من دول العالم.

بعد ذلك، كانت كلمة لرئيس الاتحاد السيد هاشم حيدر رحّب فيها بالمحاضرين الدوليين شاكراً دوماً الاتحادين الدولي والآسيوي على البرامج والدورات التدريبية التي تسهم في تطوير كرة القدم اللبنانية، ومواكبة التطوّر الحاصل في العالم.

وأشار السيد حيدر إلى أن هذا المؤتمر هو الأول من نوعه متمنّياً أن تكون له الفائدة الكبرى للأندية والمدربين لتطوير الفئات العمرية في لبنان.

العهد يقيل الحافظ

أصبح المدرب المصري أحمد الحافظ أول مدير فني يفقد منصبه في الدوري اللبناني لكرة القدم لهذا الموسم، بعد أن قررت إدارة نادي العهد إقالته وتسليم مهمة تدريب الفريق إلى مساعده المدرب اللبناني محمد إبراهيم إلى حين التعاقد مع مدرب جديد. وعليه، ستكون مباراة العهد مع مضيفه الحكمة يوم السبت المقبل على ملعب جونيه ضمن الأسبوع الثالث من الدوري الأول لإبراهيم في مهمته المؤقتة.

ويأتي قرار إدارة العهد بعد مدة من عدم الرضى على نتائج الفريق رغم تحقيقه الانتصارات. فالعهد حلّ ثانياً في مجموعته ضمن الدور الـ16 من مسابقة كأس لبنان خلف شباب الساحل بعد خسارته منه وهذا ما فرض عليه مواجهة صعبة في ربع النهائي مع النجمة. كما أن صورة الفريق الفنية في أول أسبوعين من الدوري لم تكن مقنعة حيث تعادل العهد في المباراة الأولى مع طرابلس 1-1، وفاز في الأسبوع الثاني على المبرة 1-0 بصعوبة.

كلمات متقاطعة 5205

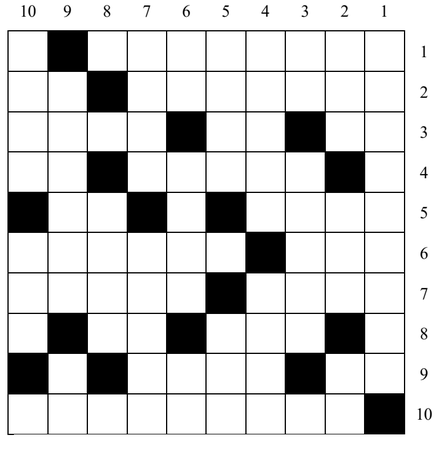

افقيا

1- مرض أصيب به الفنان المصري الراحل عبد الحليم حافظ وكان سبباً في وفاته – 2- ملكة هولندية راحلة – صوّت الرصاص – 3- احد الوالدين – بسط – من مشاهير المغنّين في العهد العباسي – 4- إسم يُطلق على الجنيه الاسترليني الانكليزي – للمساحة – 5- فيزا أوروبية شهيرة – هاج الدم – 6- سرير الطفل – نوائب الدهر وشدائده – 7- قتّال – عائلة كيميائي ألماني راحل – 8- سطل ماء – خنزير بري – 9- وشى – جزيرة ايطالية – 10- مصرفي لبناني

عمودياً

1- ممثل لبناني راحل – 2- عتاب – مجرى ماء – طعم الحنظل – 3- للاستفهام – عاصمة عربية – 4- ممثلة مصرية – من الحلويات العربية – 5- شركة سويسرية شهيرة لتصنيع الساعات – حاكم البلد ومتسلط عليه – 6- اشترع القوانين – نلتمس عملاً – نواسطته – 7- وحدة تستعمل في قياس الطول – بلدة لبنانية في قضاء البترون – 8- عائلة كاتب مسرحي ألماني راحل – 9- منطقة اسبانية عاصمتها سرقسطة – إحسان – 10- من أسماء القلم – من الطيور

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- هلموت كول – 2- ايجه – ابوجا – 3- رنين – برن – 4- نبي – مساويك – 5- ري – الرضيّ – 6- خندريس – 7- هوندا – رينو – 8- مكة – لب – هون – 9- لي – سطوة – 10- روستان – غزة

عمودياً

1- هاينرخ هملر – 2- لي – ببنوكيو – 3- مجري – دِنّة – 4- وهن – فرد – ست – 5- يم – يالطا – 6- كانساس – بون – 7- وب – ال – 8- لوبورجيه – 9- جريض – نواز – 10- بان كي مون

sudoku 5205

	6	1	4	8	3			2
9		2			6			
	4			9				
6	9					5		
		7		4		3		
		4	6	3	5		8	9
	1							
	3		8			2		
4				6	9	1	3	

حلول الشبكة السابقة

2	6	8	1	4	9	7	5	3
5	7	4	6	3	8	2	1	9
3	9	1	2	7	5	4	6	8
1	4	5	8	6	2	9	3	7
6	2	3	7	9	1	5	8	4
9	8	7	4	5	3	6	2	1
4	1	9	3	2	6	8	7	5
7	3	2	5	8	4	1	9	6
8	5	6	9	1	7	3	4	2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 502

كلمة السر من 5 حروف: العاصمة الدستورية لدولة بوليفيا

اواتوا – باراماريبو – بورت برانس – بليز – جورج – جرف – جزر – دول – روسو – سد – صد – غيانا – كايين – كوبا – كيتو – ليما – ماناغوا – ناسو – واشنطن – هافانا

و	ب	و	ر	ث	ب	ر	ا	ن	س
ب	ج	ك	ا	ي	ي	ن	ل	و	س
ي	و	ا	م	ي	ل	و	س	ا	م
ر	ر	ا	و	و	د	و	ا	ن	ا
ا	ج	ب	و	ا	ر	س	ب	ا	ن
م	و	ل	د	ا	ش	د	و	ف	ا
ا	ت	ي	ص	ن	ت	ن	ك	ا	غ
ر	ي	ز	ا	ج	ك	و	ط	ه	و
ا	ك	س	ز	ف	ر	ج	ا	ن	ا
ب	و	ر	ي	غ	ي	ا	ن	ا	ر

حلول الشبكة السابقة: الغسير

عملية حسابية 502

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	+		٪		=	14
٪		٪		X		
	X	5	X		=	30
X		X		X		
3	X		–		=	31
=		=		=		
66		96		90		

حلول الشبكة السابقة

24	٪	2	X	8	=	96
X		X		X		
3	X	12	=	5	=	31
٪		X		+		
4	X	3	X	3	=	36
=		=		=		
18		72		43		

شبكة العنكبوت 502

إعداد نعوم مسعود

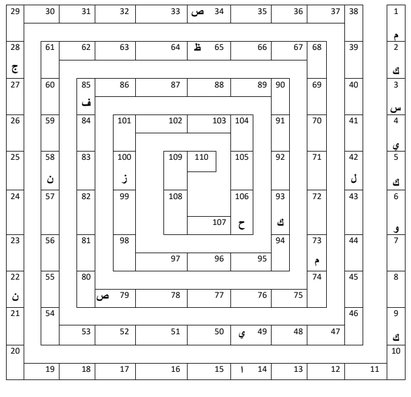

1 – 6 عاصمة المكسيك
5 – 14 اشهر شواطىء العالم في البرازيل
13 – 26 امبراطور فرنسي
25 – 28 باب عظيم
28 – 37 احد اشهر القوّاد في التاريخ القاطمي ومؤسس مدينة القاهرة
36 – 42 مدينة انكليزية
40 – 49 احد اعضاء فريق البيتلز الغنائي
48 – 58 مصمم ازياء لبناني عالمي
57 – 68 اغنية للسيدة ام كلثوم
68 – 76 سلسلة العاب يابانية مشهورة
75 – 79 مدينة في البحرين
78 – 85 من فصول السنة
85 – 90 دولة اسيوية
89 – 94 احدى القارات
93 – 96 بحر روسي
95 – 99 شاعر مسرحي فرنسي في العصر الكلاسيكي
99 – 102 تدفق الدم بغزارة من الأوعية الدموية الى خارج الجسم
102 – 110 ممثلة مصرية راحلة اشتهرت بلقب « سيدة الشاشة العربية »

حل شبكة العنكبوت السابقة

موسكو – كوخ العم توم – توماند جيري – ريبال – الجزائر – رفيق السبيعي – عبدا الشعب – عبد الفتاح السيسي – سيلين ديون – يونس شلبي – بيات – تخسيس – سائدرا بولوك – لوكسمبورغ – غرير العسل – لبيبا – يارا – امنية

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5205

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فنان مصري (1896-1962). فارس الغناء التقليدي وعلم من أعلام الغناء الشرقي الأصيل

2+3+6+7+11+5 = المدهش والرائع ■ 1+1+8+10 = صوت الديك ■ 4+1+9 = نال

حل الشبكة الماضية: **اريك كلابتون**

حريات

تحت عنوان «مكافحة معاداة السامية»، تتصاعد الضغوط على الجامعات الأميركية لتقييد الأصوات المناصرة لفلسطين. في «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا»، تحوّلت مواقف أستاذ اللغويات ميشال ديغراف الصاخبة للاستعمار إلى مواجهة مع الإدارة انتهت بإبعاده عن التدريس. قضية تكشف اتساع التضييق على الحرية الأكاديمية في عهد ترامب، وتعيد إلى الواجهة شبح «المكارثية» الأميركية

ممنوع ذكر فلسطين والنضال ضد الاستعمار

«المكارثية الجديدة» تخيّم على الجامعات الأميركية

علي سرور

منذ اندلاع حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، انتفضت الجامعات الأميركية سواء بكوادرها الإدارية والتعليمية، أو بطلابها، للاصطفاف إلى جانب الحقوق الإنسانية والأخلاقية المهدورة لدى الفلسطينيين.

لكن مع عودة الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، وضعت الإدارة اليمينية ضغوطاً قصوى على الحراك الطلابي وإدارات الجامعات، ضمن مسعى الرئيس الجمهوري إلى إسناد الارتكابات

> **أوجه تشابه بين النضال الهايتي من أجل الاستقلال ونضال الشعب الفلسطيني**

الإسرائيلية والحدّ من التبعات الإعلامية والشعبية الوخيمة داخل الولايات المتحدة. وفي آخر فصول هذه الحملات، انصاع «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» (MIT) للسياسات اليمينية، ووصلت الحال بإدارته إلى دفع راتب أحد الأساتذة رغم منعه من التدريس لسنوات، في محاولة لإسكات محاضراته التي تنادي

بالحرية وكسر قيود الاستعمار، بدءاً من فلسطين وصولاً إلى قمم جبال «الحديقة الخلفية» للولايات المتحدة.

اليمين يكتم الأصوات الأكاديمية

كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» الأسبوع الماضي عن عيّنة تفضح ما يحصل خلف كواليس الجامعات الأميركية. الأستاذ الجامعي في معهد التكنولوجيا، ميشال ديغراف، وهو ناشط صريح مؤيّد للفلسطينيين، طُرد من قسمه بسبب مواقفه، مع سعي اللّوبيات الصهيونية الدؤوب إلى طرده بالكامل من وظيفته. وسبق لأستاذ اللغويات أن جابه السرديات الإسرائيلية على وسائل التواصل الاجتماعي محقّقاً ضربات إعلامية قاسية دفعت المعسكر اليميني إلى التكشير عن أنيابه تجاه ديغراف. ودخلت إدارة «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» إلى جبهة تضييق الخناق على الأصوات الحرّة، على إثر اقتراح ديغراف مادّة تعليمية تحت اسم: «اللغة وعلم اللغة من أجل إنهاء الاستعمار والتحرير، ومن أجل السلام وبناء المجتمع. من النهر إلى البحر في فلسطين وإسرائيل، وصولاً إلى قمم جبال هايتي وما وراءها».

الفكرة التي طرحها الأستاذ المحاضر اتت بعد اشهر قليلة من بدء العدوان الوحشي على قطاع غزة، الذي خلّف في الأسابيع الأولى الآف الشهداء الفلسطينيين، جلّهم من المدنيين. وعلى شاكلة العنوان الطويل للمادّة التعليمية، تختزل في مضمونها عقوداً من الحروب والظلم على شعوب عدّة تحت مسمّيات مختلفة، لكنّها تتضمّن في طيّاتها جميع أشكال الاستعمار. ورفضت لجنة تابعة للمعهد المقرّر الدراسي، فيما اتُّهم ديغراف بمعاداة السامية بسبب شعار «من النهر إلى البحر».

من جهته، اعترض أستاذ اللغويات على ادعاءات المعهد، ووضع القرار في إطار ما وصفه بـ «المكارثية الجديدة». كما رفع دعوى قضائية فدرالية ضدّ «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» متهماً المؤسسة بتقييد حرية التعبير في الحرم الجامعي بشأن غزة وانتهاك حريته الأكاديمية.

ديغراف في عين المنظومة

مع ازدياد شهرة ميشال ديغراف، لا سيّما بسبب منشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي المؤيدة للتحرّر ومحاربة الاستعمار ونصرة الشعب الفلسطيني، ارتفعت حدّة العداء له من قبل جماعات يمينية أميركية وصهيونية. ويواجه الأستاذ الأكاديمي دعاوى قضائية من طلّاب من الديانة اليهودية، كما اتهمه تقرير صادر عن لجنة تابعة لمجلس النواب الأميركي في وقت سابق من هذا العام، بالترويج لـ «نظريات المؤامرة المعادية للسامية».

وعانى ديغراف على مدار السنوات الثلاث الأخيرة من تضييق الخناق المهني عليه، وفرضت إدارة المعهد عقوبات عليه بسبب «إثارة الاضطرابات وانتهاك الإجراءات والتوجيهات».

إلى جانب ذلك، عمدت الإدارة إلى إقصائه من قسم اللّغويات في المعهد ومنحه لقباً غامضاً هو «عضو هيئة التدريس العام». أمر يدرجه ديغراف في توقيع بريده الإلكتروني داخل علامتي اقتباس ساخرتين.

وكشف الأستاذ المولود في البلد الكاريبي هاييتي، أنّه حُرم من زيادة راتبه المقرّرة ومن فرصة الإشراف على طلاب جدد، مضيفاً أنّه يتقاضى راتبه من دون أن يُدرّس أي مادة للفصل الدراسي الخريفي الثالث على التوالي.

يأتي هذا التضييق الأكاديمي والشخصي على ديغراف بسبب آرائه الصريحة التي يشير فيها إلى أوجه تشابه بين النضال الهايتي من أجل الاستقلال ونضال الشعب الفلسطيني. كما سبق له الانضمام إلى الحراك الطلابي الذي شهدته الولايات المتحدة خلال الأعوام الماضية رفضاً لحرب الإبادة.

الجدير بالذكر أنّ هذه الحالة تعدّ واحدة من بين عدد كبير من الأساتذة الذين أُدخلوا في نزاعات مع جامعاتهم بشأن «حريّة التعبير» في ظلّ السياسات الصارمة التي تطبّقها المؤسسات التربوية خوفاً من الاستهداف المباشر من قبل إدارة ترامب عبر خفض الدّعم والتمويل الفيدرالي.

ويسون أبو أسعد، وخالد شباط، وريم نصر الدين، وياسر البحر، وإبراهيم شيخ إبراهيم، وعلي خزامى ولجين دمج وبلال قحطان وغيرهم. وتكتسب مشاركة باسل خياط أهمية خاصة، كونها تمثل عودته إلى التصوير داخل سوريا بعد سنوات طويلة من الغياب، فضلاً عن مشاركته في عمل درامي جديد يحمل عنوان «أحمر أزرق» (تأليف الكاتب إياد أبو الشامات، وإخراج الشاب ميار النوري، وإنتاج شركة «بنتالينس»).

في الحديث عن المقارنة بين «كولومبيا» و«الولادة من الخاصرة»، رأى السيناريست السوري سامر رضوان أنّ إعادة التجربة بالآليات نفسها ليست الخيار الأمثل، خصوصاً أن الزمن قد تغير، وأن المجتمع السوري شهد تحولات عدة خلال السنوات الماضية.

وسبق أن تحدث سامر رضوان عن طبيعة المشروع الذي يتضمن معارك وتشويقاً، وهي عناصر تتناسب مع التحولات التي شهدتها صناعة الدراما في السنوات الأخيرة، ولا سيما مع تغير طبيعة الأعمال التي يبحث عنها جمهور المنصات الرقمية، مؤكداً أنّ المشروع ينتمي فعلاً إلى الدراما الحركية.

إلا أن السؤال سيبقى مطروحاً: بعدما رسم الثنائي شخصية ضابط الأمن السابق التي نجح في تجسيدها عابد فهد في «الولادة من الخاصرة»، هل سيتجحان في تصوير الواقع الجديد كما فعلا سابقاً؟

قيد التصوير

قبل انطلاق تصويره، يتصدّر «كولومبيا» الاهتمام بالموسم الرمضاني المقبل. مع عودة التعاون بين الكاتب سامر رضوان والمخرجة رشا شربتجي بعد «الولادة من الخاصرة». يجمع المسلسل باسل خياط وعباس النوري في دراما عن المافيات والفساد وشبكات النفوذ في سوريا زمن النظام السابق. وسط ترقّب لمقاربته التحوّلات التي عصفت بالبلاد

سامر رضوان ورشا شربتجي: هل تتكرّر الصدمة؟

لين أبو زينة

منذ الإعلان عنه، نجح مسلسل «كولومبيا» في استقطاب اهتمام الجمهور، ليتحوّل إلى أحد الأعمال الأكثر تداولاً في سياق التحضيرات للموسم الدرامي الرمضاني لعام 2027.

لا يرتبط هذا الاهتمام بأسماء أبطاله فحسب، بل بتجدد الشراكة بين الكاتب سامر رضوان والمخرجة

> **هل سينجح «كولومبيا» في تصوير الواقع السوري الجديد؟**

رشا شربتجي، في لقاء يعيد إلى الواجهة تعاوناً فنياً ترك بصمته في الدراما السورية، من خلال المسلسل الشهير «الولادة من الخاصرة» بجزأيه الأول الذي حمل الاسم نفسه (2011) والثاني بعنوان «ساعات الجمر» (2012). حقّق المشروع نجاحاً لافتاً وأثار نقاشات واسعة عند عرضه بالتزامن مع بدء الحراك السياسي والاجتماعي في البلاد.

يجمع العمل الجديد، للمرة الأولى في بطولته، الفنانين باسل خياط وعباس النوري، في تولفة تمثيلية ترفع سقف التوقعات، ويتولى عبدو مدخنة مهمة المنتج الإبداعي التنفيذي، فيما تشرف شركة «فيلمرز» على الإنتاج المنفذ، بإنتاج شركة «سور 7».

مع اقتراب موعد انطلاق التصوير اليوم الخميس، يدخل «كولومبيا» مرحلة التنفيذ الفعلي، استعداداً للمنافسة الرمضانية، وسط ترقّب لما قد يحمله من مقاربات درامية في ظل اجتماع أسماء بارزة أمام الكاميرا وخلفها.

المال والنفوذ في الواجهة

ينتمي «كولومبيا» إلى عالم الأكشن والمافيات، مع حضور للمسار البوليسي، مستنداً إلى الصراعات المتشابكة، وتقاطع المصالح الاقتصادية مع الفساد والنفوذ وشبكات التهريب. وتدور أحداثه في سوريا خلال مرحلة من حكم النظام السابق، حيث تتشابك خيوط الحكاية ضمن بيئة تحضر فيها أجواء المافيا والجريمة، إلى جانب الأبعاد الاجتماعية التي لطالما شكّلت مساحة أساسية في كتابات سامر رضوان.

تخوض نادين تحسين بيك تجربة مختلفة من خلال تجسيد شخصية «ريما»

وسيتالف العمل من 30 حلقةً على مستوى الشخصيات النسائية، تخوض الفنانة نادين تحسين بيك تجربة مختلفة من خلال تجسيد شخصية «ريما»، التي تتصدر أحد المسارات المحورية في العمل. وكشفت لنا عن ملامح شخصية متسلطة على محيطها بعيدة عما اعتاد الجمهور رؤيتها فيه، تكون زوجة مسؤول كبير ومديرة أحد المستشفيات الكبرى، الذي تحيط به شبهات وأسرار خطيرة. ولا يقتصر نشاطها على إدارة المستشفى، بل يمتد إلى عالم المافيا والسلاح والتهريب، وصولاً إلى تطورات ترتبط بماضٍ مثقل بالتجاوزات الأخلاقية بما يتيح لتحسين بيك الابتعاد عن الأدوار المالوفة وتقديم أداء مختلف ضمن سياق درامي قائم على التشابك والتصعيد.

في سياق منفصل أكدت تحسين بيك لنا تفرغها للعمل وعدم التزامها بأعمال أخرى لهذا الموسم الرمضاني.

نجوم من العيار الثقيل

سيكون المسلسل هو التجربة الأولى التي تجمع بين الفنان عباس النوري والكاتب سامر رضوان. كما أعلنت المخرجة السورية رشا شربتجي عن انضمام النجم باسل خياط إلى بطولة العمل، وعبّرت عن سعادتها بانضمام خياط من خلال منشور عبر حسابها الرسمي على منصة «إنستغرام»، أرفقته بصورة تجمعهما، ورحبت فيه بعودة الفنان السوري إلى بلده بعد سنوات من الغياب.

ومن المقرر أن يشارك في المسلسل الفنان محمد حداقي، إلى جانب نادين خوري، وصباح الجزائري، وتيسير إدريس، وعزة البحرة،

معرض الكتاب

بأربعة نصوص مسرحية تصدر في كتب، تواصل رائدة طه مشروعها في توثيق الذاكرة الفلسطينية، مستعيدةً حكايات التهجير والاقتلاع والحياة اليومية بأصوات أصحابها. في «معرض بيروت العربي الدولي للكتاب»، توقّع أعمالها التي تحفظ تجارب المهمّشين وتفاصيلهم، وتمنح الأجيال المقبلة شهادات حيّة على تاريخ فلسطيني تتواصل محاولات محوه وطمس معالمه

رائدة طه تحرس ذاكرة فلسطين

غادة حداد

تواصل رائدة طه حراسة الذاكرة الفلسطينية، بإصدار أربعة نصوص مسرحية هي «الآتي زيك فين يا علي»، و«36 شارع عباس»، و«شجرة التين»، و«غزال عكا»، في خطوة تهدف إلى توثيق الحكايات الفلسطينية وحفظها للأجيال المقبلة، ومواجهة محاولات طمس تاريخ شعب عاش قرناً من الاقتلاع والتهجير والاحتلال. على أن توقّعها يوم الأحد 18 تشرين الأول (أكتوبر)، في جناح «دار النهضة» (من الساعة الرابعة حتى السادسة مساءً) ضمن فعاليات «معرض بيروت العربي الدولي للكتاب».

بالنسبة إلى طه، يشكّل نشر هذه النصوص جزءاً من مشروع توثيقي يتجاوز حدود العرض المسرحي، ويتيح للأعمال البقاء بعد انتهاء عروضها، لتصل إلى قرّاء لم يشاهدوها، وإلى أجيال قد تعود إليها بوصفها شهادات على تاريخ لم ينتهِ بعد.

التاريخ الذي لا ترويه الكتب

ينطلق المشروع من قناعة بأنّ التاريخ الأكاديمي، على أهميته، لا يستوعب جميع التجارب والحكايات، وقد يُبقي فئات اجتماعية وتجارب إنسانية خارج السرد التاريخي السائد. وتلفت لنا إلى أن قصص العمال والفلاحين والنساء والمهمّشين لا تحظى دائماً بما تستحقه من حضور، فيما تحتاج تجارب التهجير والأسر والاقتلاع من الأرض إلى التوثيق بأصوات أصحابها، بعيداً من الروايات التي تتجاهل معاناتهم أو تختزل تاريخهم.

من هنا تحتل السيرة الشفوية مكانةً أساسية في عملها، بوصفها مصدراً يكمل التاريخ المكتوب ويحفظ تجارب الذين عاشوا الأحداث أو ورثوا تفاصيلها عن أهلهم وأجدادهم. فالحكايات المتناقلة داخل العائلات الفلسطينية تحمل تفاصيل الحياة قبل النكبة وبعدها، وتجارب الطرد وفقدان الأرض، والتحولات التي خلّفها الاحتلال في حياة الفلسطينيين. تقول طه: «نحنا بدنا نكتب روايتنا، إحنا ما بدنا حدا يكتب روايتنا»، مؤكدة ضرورة أن يمتلك الفلسطينيون أدوات رواية تاريخهم وحفظه من النسيان والتغييب.

المقاومة في تفاصيل الحياة اليومية

لا تحصر طه كتاباتها في الأحداث الكبرى أو الشخصيات التي تُقدّم بوصفها بطولية، بل تنطلق من حياة الفلسطينيين العاديين وتفاصيلهم اليومية، التي تكشف حجم ما حُرموا منه وما يقاومون لاستعادته. فالمقاومة، في هذا التصوّر، تتصل بالعودة إلى البيت، وشرب الشاي، واستقبال الأصدقاء، وتعليم الأبناء، والعيش على الأرض التي اقتُلعوا منها. إنها تفاصيل تعبّر عن التمسّك بالحياة، وعن السعي إلى استعادة أرض سلبهم الاحتلال حق العيش عليها بحرية وأمان.

من خشبة المسرح إلى ذاكرة الأجيال

يتيح إصدار المسرحيات في كتب إعادة تقديمها خارج إطار عروضها الأصلية، إذ تترك طه للمخرجين حرية مقاربتها برؤى مختلفة، مع التشديد على ضرورة الحفاظ عليها بوصفها وثائق توثّق التجربة الفلسطينية.

وتكتسب هذه الخطوة أهمية إضافية في ظل الإبادة الإسرائيلية المستمرة في غزة، وما رافقها من اتساع حضور القضية الفلسطينية في النقاش العالمي، في مواجهة محاولات التشكيك في رواية أصحاب الأرض وإسكات أصواتهم. وترى طه أن ما بعد السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023 شهد حضوراً أوسع للرواية الفلسطينية على المنصات العالمية، مع اكتشاف مزيد من الناس جوانب من الحقيقة الفلسطينية ظلت محجوبة عنهم. وتعتبر أنّ التحولات في الوعي تحتاج إلى وقت كي تتراكم وتظهر نتائجها، فيما يستمر النضال من أجل حق الفلسطينيين في رواية تاريخهم وتجربتهم بأصواتهم.

«أنا حارس صغير للذاكرة الفلسطينية»

توجّه طه نصوصها إلى قرّاء قد يعودون إليها بعد عقود، بحثاً عن تجارب الفلسطينيين وأحلامهم وشهاداتهم. وعن تفاصيل تحفظ حقهم في العودة والحرية والحياة على أرضهم. ولا تجعل من حضورها الشخصي محور هذا المشروع، إذ تقول: «ما بيهمني يتعرفوا عليّ، أنا بحكي الرسالة»، مؤكدة أن ما يعنيها هو وصول الحكايات إلى القرّاء واستمرار حضورها عبر الأجيال.

وتختصر مسؤوليتها تجاه الذاكرة الفلسطينية بقولها: «أنا عم بعمل واجبي وعم بكون حارس صغير للذاكرة الفلسطينية». ومن خلال هذه النصوص، تسهم في تثبيت حكايات الفلسطينيين بأصواتهم، كي تبقى تجاربهم وأحلامهم حاضرة في مواجهة محاولات محو تاريخهم وطمس ذاكرتهم.

«توقيع أعمال رائدة طه» الأحد 18 تشرين الأول (أكتوبر) - الساعة 4:00 عصراً - «جناح دار النهضة» (معرض بيروت الدولي للكتاب، الواجهة البحرية). للاستعلام: 01/833270

أوغاريت دندش... لا أحد يعود من الحرب

جود سعيد

وتعود أوغاريت دندش إلى سوريا ولكن هذه المرة من بوابة أخرى: كتابها الثاني أو روايتها الأولى، أو فلنقل المواجهة مع الذاكرة في سرد شخصي ضمن بنية روائية.

تقف هنا على حافة قبر ماضيها

تستدعيه، تحاكمه، تسائله ويسائلها أيضاً.

تقدم أوغاريت في هذه المرثية جردة حساب مع الماضي على طريقتها، تحفر قبراً للحروب وتفتح قبوراً لسرد حكايا من رحلوا أو لربما حكايا عاصرتها هي في ذلك البلد المعمّد بالدم. هي لم تقصد سوريا ولم تسمّها، ولكنها كانت تتسرب من بين السطور كقصة حب لم تكتمل.

من غسان وأدونيس وفرح، إلى هند وثائر وغيث، يشتبك الماضي حقيقياً ومتخيلاً.

«أعرف أنك ستعودين» لربما هذا هو المشتهى عند روح أوغاريت دندش الصحافية - الإنسانة، ليت الرفاق يعودون، أولئك الذين جعلت بعض أبطالها يحملون أسماءهم كي لا تسرقهم الحروب مرتين.

نعم تنوس الصفحات بين حقيقة عايشتها الكاتبة، فجعلتها وثيقة تحملها أجنحة الخيال مازجة ما عاينت مع ما تمنت... ما رأت مع اعترافات حملتها للشخوص المتخيلة تستحق التأمل فيها وبما خلف سطورها.

في مقبرة وادي الخزامى في بلاد افتراضية (ليس كثيراً)، لم يعد غسان يبحث عن التاريخ في الحجر بل يستنطق الحكايا من أرواح البشر...

رحلته من قبر لآخر، تكملها فرح، وتترك الراية للكاتبة ذاتها...

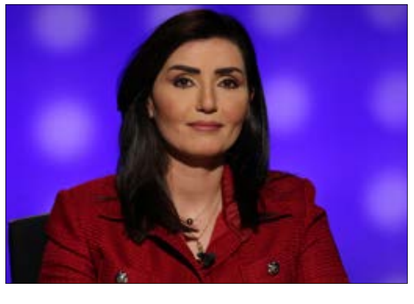

«نحن لا نعود من الحرب» ليست رواية عن حرب مضت، وإنما بعض من تصفية حساب مع القاتل، فهو واحد وإن تعددت وجوهه.

توقّع أوغاريت دندش روايتها «نحن لا نعود من الحرب»، يوم الجمعة 16 تشرين الأول (أكتوبر) 2026. ابتداءً من الساعة الخامسة مساءً، في جناح «دار الفارابي» ضمن «معرض بيروت العربي الدولي للكتاب».

الأخبار
al-akhbar
الخميس 15 تشرين الأول 2026 العدد 5901
www.al-akhbar.com

تواقيع معرض بيروت الدولي للكتاب

■ يوقّع حسن نعيم روايته «شتاء وغرباء» (دار الولاء) من الخامسة حتى السابعة من مساء الأحد 18 تشرين الأول (أكتوبر) في جناح «دار الولاء» (f7) في المعرض.

■ يوقّع رائد سامي شهيّب كتابيه «تمرّد المعنى على الحرف» و«معراج تسامي الهمم»، يوم الأحد 18 تشرين الأول (أكتوبر) 2026، ابتداءً من الساعة الثالثة بعد الظهر، في جناح «دار النهار». يسبق التوقيعَ لقاءٌ بعنوان «العبور من الاعتقاد إلى العرفان»، يحاور فيه المؤلفَ الإعلامية تريشيا قسيس شماس، من الساعة الرابعة والربع حتى الخامسة والربع مساءً، بتنظيم من «النادي الثقافي العربي».

■ توقع مهى زراقط كتابها «طلال سلمان: صحافي من عصر مضى»، اليوم الخميس من الساعة الرابعة والنصف حتى السابعة مساءً، في جناح «مكتبة أنطوان».

■ تنظّم «دار نانا» ندوة تفاعلية بعنوان «فيروزيّاد»، بمشاركة جوزيف بشارة وحبيب يونس ومارون أبو شقرا، يوم الأحد 18 تشرين الأول (أكتوبر)، من الساعة الثالثة حتى الرابعة بعد الظهر.

■ يوقّع الشاعر حبيب يونس كتابه «فيروز رحباني: شعر ودراسات»، الصادر عن «دار كروم الحبر»، يوم الأحد 18 تشرين الأول (أكتوبر)، من الساعة الرابعة بعد الظهر حتى الثامنة مساءً.

■ توقّع نبيلة الفقيه كتابها «نحو الأرض الجديدة»، يوم الجمعة 16 تشرين الأول (أكتوبر)، من الساعة السابعة حتى الثامنة والنصف مساءً، في جناح مكتبة «أنطوان».

■ يستضيف جناح مكتبة «أنطوان» ندوة مع أدونيس سالم، يوم السبت 17 تشرين الأول (أكتوبر) 2026، من الساعة الثانية حتى الرابعة بعد الظهر.

المفكرة

زاد ملتقى يدور ويدور في بيروت

■ يعود الفنان والمؤلف الموسيقي اللبناني زاد ملتقى إلى بيروت بمعرض فردي جديد بعنوان Toupie (البلبل الدوّار)، تفتتحه غاليري «تانيت» في مار مخايل، يوم الخميس 29 تشرين الأول (أكتوبر) بحضور الفنان.

في المعرض، يقدّم ملتقى مجموعة من اللوحات الزيتية المنجزة عام 2026، يستكشف فيها الحركة والتوازن والتحوّل، مستلهماً لعبة البلبل التي تستمدّ توازنها من دورانها المستمر. تتحوّل هذه اللعبة إلى استعارة بصرية للهشاشة الإنسانية، وللعلاقة بين الثبات والتغيّر. ومن خلال طبقات اللون وعمليات المحو والإزاحة والتقاطع، تتشكّل هيئات تتبدّل ملامحها بين الوضوح والتلاشي، فيما تتكرّر حركة البلبل الدوّار بوصفها عنصراً بصرياً يربط الأعمال ببعضها.

يُعرف ملتقى بتجربته الفنية المتعددة التخصّصات، إذ يجمع في أعماله بين التأليف الموسيقي والفنون البصرية والتجهيز. نشأ في عالم المسرح المعاصر، ودرس الموسيقى في باريس، قبل أن يطوّر لغة فنية خاصة تتقاطع فيها التجارب الصوتية والبصرية.

معرض Toupie لزاد ملتقى: بدءاً من 29 تشرين الأول (أكتوبر) حتى 3 كانون الأول (ديسمبر). غاليري «تانيت» (مار مخايل. بيروت). للاستعلام: 01/562812

جائزة لدعم السينوغرافيا في لبنان

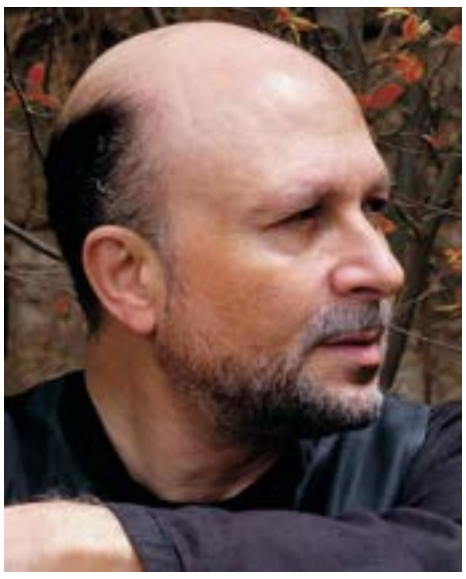

■ يوم الإثنين المقبل، يشهد «المعهد الفرنسي» في بيروت، إطلاق جائزة «جان-لوي مانغي للسينوغرافيا»، تكريماً لإرث المهندس المعماري ومصمّم الفضاءات المسرحية الذي ترك بصمته في المشهد الفني اللبناني، وتشجيعاً للمواهب الجديدة في مجال تصميم الفضاءات الفنية والمسرحية والثقافية.

تُمنح الجائزة سنوياً لسينوغراف لبناني، تقديراً لمشروع أنجزه خلال السنة السابقة، على أن تتولى لجنة تحكيم متخصصة اختيار الفائز. وتهدف المبادرة إلى تعزيز حضور السينوغرافيا في لبنان، وتشجيع الابتكار في تصميم الفضاءات وتنظيم عناصرها.

يتضمّن احتفال الإطلاق عرض فيلم يوثّق مجموعة من الأعمال السينوغرافية التي أنجزها جان-لوي مانغي، إلى جانب تقديم الموقع الإلكتروني للجائزة، الذي صمّمه نيكولا بخعازي، ويتيح الاطلاع على شروط الترشّح ومعايير الأهلية وأنواع المشاريع المقبولة ومواعيد تقديم الطلبات. علماً أنّ تجربة المهندس المعماري والسينوغراف جان-لوي مانغي (1953–2025)، امتدت بين المسرح والسينما، وتعاون مع فيروز في تصميم فضاءات حفلاتها في بيت الدين ووسط بيروت، ومع المخرج مارون بغدادي في فيلم «حروب صغيرة». كما ارتبط اسمه بـ «مهرجانات بعلبك الدولية»، حيث تولّى تصميم سينوغرافيا حفلة «صوت الصمود» عام 2020، وشغل مناصب في إدارتها الفنية.

للمزيد من المعلومات:
www.prixjeanlouismainguy.com

وصار للهوية اللبنانية أرشيف عالمي!

■ بحضور وزير الثقافة اللبناني غسان سلامة (الصورة) والسفير الإيطالي فابريتسيو مارسيللي، تقيم «وزارة الثقافة - المديرية العامة للآثار» اليوم احتفالاً لإطلاق المنصة الرسمية لـ «الأرشيف العالمي الأول للهوية اللبنانية». وقد وصف القائمون على الحدث بأنّه «مشروع وطني غير مسبوق يفتح الباب للمرة الأولى أمام كل اللبنانيين في الداخل والاغتراب للمساهمة بذاكرتهم العائلية لحماية تراث لبنان من الضياع». يقام الاحتفال عند الساعة 11 من صباح اليوم في المكتبة الوطنية في منطقة الصنائع في بيروت.

احتفال إطلاق «الأرشيف العالمي الأول للهوية اللبنانية»: اليوم ـ س:11:00 ـ المكتبة الوطنية في منطقة الصنائع

على بالي

أسعد أبو خليل

كتبَ نوم تشومسكي كتاباً عن عمليّة «صناعة الرضى» في البلدان. الطبقة الحاكمة تحتاج إلى تحقيق حدّ أدنى من المقبوليّة أو المشروعيّة عند الناس. وهناك وسائل كثيرة، زدْ عليها استطلاعات الرأي الغزيرة. حقْبة الغزو الأميركي للعراق شهدت تكثيفاً هائلاً في البروباغاندا الأميركيّة والإسرائيليّة وفي الاستعانة بشركات علاقات عامّة مثل ساتشي أند ساتشي. عندها، كان الهدف شرذمة الرأي العام العراقي (ثم اللّبناني) على أسس طائفيّة ومذهبيّة. وكان لهم ما أرادوا. الذي أدرج مصطلح «المكوّنات الطائفيّة» للمرّة الأولى في تاريخ العراق هو المحتلّ الأميركي. والآن، لا تستطيع أن تقرأ عن العراق أو أن تشاهد برنامجاً عنه من دون أن تقع على المصطلح الخبيث المُستورَد من لبنان (شارل حلو كان يفضّل مصطلح «العائلات الروحيّة»). الاستطلاعات الجديدة عن لبنان هذه الأيّام هي جزء من المؤامرة الجارية، والهدف وحيد: في غياب انتخابات نيابيّة، تطلع بكذبة ابتعاد الشيعة عن الحزب وعن أمل. الانتخابات هي الفيصل وهي مؤجّلة والمقاعد الشيعيّة في المجلس ذهبت بنسبة 100% إلى الثنائي. بانتظار الانتخابات، تنتج بصورة دورية استطلاعات كي تقنع الناس أنّ الثنائي فقد شعبيّته وأنّ الحزب معزول حتّى عن طائفته. طبعاً، هناك استطلاعات من نوع آخر: تشييع نصرالله أو استعراض الكشّاف وغيرها. ثمّ يأتون بشيعة نالوا مئات الأصوات في الانتخابات النيابيّة ويكثّفون من ظهورهم على الشاشات في محاولة للرفْع مِن شأنهم (نذكر كيف أنّ محطة «الجديد» بتمويل خارجي روّجت لنائب تغييري بصورة أسبوعية وأفردت له برنامجاً خاصّاً). طبعاً العمليّة جارية منذ 2005، وكانت السفارات الخليجية والغربية ترعى ولادة تنظيمات وجمعيّات لـ«شيعة أحرار» ثم تأتي الانتخابات بالخيبة: نذكر مثال أحمد الأسعد. الآن، ربيع الهبر (الخبير في انتخابات زحلة-المعلّقة والذي أصبح معلّقاً للعلاقات الدوليّة) طلع باستطلاع غريب من نوعه. عرض على الناس (وفق أيّ منهجيّة؟ ما نوعية العيّنة؟ لا يهم. المُموَّل الخارجي مُتحمّس ويريد تصنيعاً سريعاً) عدداً من الخيارات عن نوعية القيادة الشيعية المنشودة، ثم مرّر أمامهم خيار «القيادة الحاليّة» كي يأتي بنتيجة صغيرة (5,9 %) ثمّ أعلنت محطّة طحنون: خسِر الثنائي الشيعي.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com